جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتجية

بعنوان:

دور الموارد الجغرافية في بناء قوة الدولة : دراسة حالة الجزائر

من إعداد الطالبة: قدار حدة

نوقشت وأجيزت بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ:خميس محمد (أستاذ محاضر)– أ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا .

الأستاذ: عبد الكريم باسماعيل (أستاذ محاضر)– أ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا .

الأستاذة:طاجين فريدة (أستاذ محاضر) – أ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية 2020/2019

الإهـــــــداء

أهدي ثمرة مجهودي هذا :

- إلى روح والداي الطاهرة رحمهما الله.
- إلـــى اللـــواتي تشـــاركنا رحمـــا واحـــدا أخـــواتي :عائشة،عقيلة،خضـــرة،أم الهناء، وإلى روح أختي فطيمة رحمها الله.
- إلـــى الـــذي عوضـــني الله بـــه عـــن حنـــان الأب ، وســـند الأخ . إلـــى جميل الروح زوجي العزيز كمال.
- إلـــى قطعـــة منـــي ، وريـــاحين قلبـــي أولادي : فاطمـــة الزهراء،فضـــل الرحمان،محمد ريان،أحمد براء .
- إلـــى اللتـــين بعثتـــا فـــي حـــب مواصـــلة العلـــم مـــن جديـــد ، الـــرائعتين : مزوزي خيرة والسايح سميرة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا.

شكر و عرفان

- حمد وشكر لله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذا البحث المتواضع.
- شكر خالص لزوجي العزيز الذي كان نعم السند والعون لي ، والذي أمدني بالدعم في كل أوقات ضعفي
- ممتنة أيضا لأستاذي الدكتور عبد الكريم باسماعيل الذي كان نعم المؤطر والموجه ، وإلى أستاذتي الكريمة الدكتورة فريدة طاجين التي كانت موجودة دائما وموجهة لي وقت الحاجة ، وإلى كل الأساتذة الذين دعموني من قريب أو بعيد.

الفهرس :

الإهـــــــــداء

شكـــر وعرفـان

ملخص الدراسة

مقدمة.....01

الفصل الأول :عناصر قوة الدولة من خلال جغرافيتها.....14

المبحث الأول :دور العامل الجغرافي في بناء قوة الدولة.....15

المبحث الثاني:دور العامل البشري في بناء قوة الدولة.....24

المبحث الثالث:دور العاملين الاقتصادي والعسكري في بناء قوة الدولة.....29

خلاصة الفصل الأول:.....34

الفصل الثاني:الموارد (المقومات) المتاحة للجزائر في بناء قوتها.....36

المبحث الأول :المقومات الطبيعية المتاحة للجزائر.....37

المبحث الثاني :المقومات البشرية المتاحة للجزائر.....44

المبحث الثالث : المقومات الاقتصادية والعسكرية المتاحة للجزائر.....52

خلاصة الفصل الثاني :.....62

الفصل الثالث :واقع وآفاق استغلال الجزائر لمواردها الجغرافية.....64

المبحث الأول: أسباب عدم استغلال الجزائر لمواردها الجغرافية.....65

المبحث الثاني : آفاق استغلال الجزائر لمواردها الجغرافية.....73

خلاصة الفصل الثالث:.....77

الخاتمة :.....79

قائمة المراجع

الملاحق

ملخص الدراسة :

تسعى كل دولة إلى تحقيق قدر معين من القوة التي تحدد مكانتها على الساحة الدولية ، وذلك على اعتبار أن قوة الدولة هي محصلة مواردها الطبيعية ، وقدراتها الاقتصادية والعسكرية ،...وعوامل أخرى . وتتنوع مقومات بناء قوة الدولة ما بين : العامل الجغرافي (الموقع والمساحة والمناخ) ، والعامل البشري (حجم السكان وتركيبتهم) ، والعاملين الاقتصادي (توفر الموارد الطبيعية) والعسكري (درجة التسلح ونوعية العتاد) . وتكمل هذه العوامل إحداها الآخر ،حيث تجتمع لتساهم في بناء قوة الدولة . ويلعب العنصر التنظيمي(القيادة السياسية) دورا مهما في ترجمة هذه الموارد واستغلالها بالشكل الصحيح الذي يعطي نتائج إيجابية في طريق بناء قوة ، وذلك وفق استراتيجيات معينة .

وتتوفر الجزائر كغيرها من عديد الدول على كم هائل من الموارد الجغرافية ، كالموقع الإستراتيجي وتوفر الموارد الطبيعية من نفط وغاز طبيعي وغيرها من الموارد الأخرى الهامة . والتي من شأنها أن تجعل من الجزائر قوة على المستوى الإقليمي. إلا أن الجزائر لم تتمكن من استغلال هذه الموارد والإمكانيات استغلالا يمكنها من بناء قوتها التي تظهر في تعاملاتها مع غيرها من الدول .

يرجع هذا أساسا إلى فساد النظام السياسي الموروث عن الاستعمار ، والذي أدى إلى تكوين نخب تكنوقراطية مسيطرة ، سعت جاهدة إلى تهميش الكفاءات ، وكل من يتعارض مع مصالحها بالقدر الذي أدى إلى سوء التسيير ، وظهور القرارات الارتجالية التي لم تخدم الصالح العام ، وبالتالي التغاضي عن استغلال كل إمكانيات وموارد الجزائر .

ولن يحدث هذا ، ولن تتحرك الجزائر في هذا الاتجاه إلا من خلال إصلاحات جذرية ، تولد نظاما سياسيا قائما على الديمقراطية وحرية التعبير وتأسيس دولة القانون ،وفتح المجال للكفاءات في مختلف المجالات وإعادة بناء مؤسسات الدولة .

Study summary

Each country seeks to achieve a certain amount of power that determines its position on the international scene, given that the state's power is the result of its natural resources, its economic and military capabilities, and other factors.

The components of building the state's strength vary between: the geographical factor (location, area, and climate), the human factor (the size and composition of the population), the economic factors (the availability of natural resources) and the military (the degree of armament and the quality of equipment). These factors complement one another, as they combine to contribute to building state power .

And the organizational component (political leadership) plays an important role in translating these resources and properly utilizing them, which gives positive results in the way of building power, according to certain strategies.

Algeria, like many other countries, has an enormous amount of geographical resources, such as the strategic location and availability of natural resources such as oil and natural gas and other important resources. Which would make Algeria a powerhouse at the regional level. However, Algeria has not been .

This will not happen, and Algeria will not move in this direction except through radical reforms that generate a political system based on democracy, freedom of expression, the establishment of the rule of law, opening the way for competencies in various fields and rebuilding state institutions.

Résumé d'étude:

Chaque pays cherche à acquérir une certaine puissance qui détermine sa position sur la scène internationale, étant donné que la puissance de l'État est le résultat de ses ressources naturelles, de ses capacités économiques et militaires et d'autres facteurs.

Les éléments de construction du pouvoir de l'État varient entre: le facteur géographique (localisation, superficie et climat), le facteur humain (la taille et la composition de la population), les facteurs économiques (la disponibilité des ressources naturelles) et les militaires (le degré d'armement et la qualité des équipements). Ces facteurs se complètent, car ils se combinent pour contribuer à la construction du pouvoir de l'État.

La composante organisationnelle (leadership politique) joue un rôle important dans la traduction de ces ressources et leur bonne utilisation, ce qui donne des résultats positifs dans la manière de construire le pouvoir, selon certaines stratégies .

L'Algérie, comme de nombreux autres pays, dispose d'énormes ressources géographiques, telles que l'emplacement stratégique et la disponibilité de ressources naturelles telles que le pétrole et le gaz naturel et d'autres ressources importantes. Ce qui ferait de l'Algérie une puissance au niveau régional. Cependant, l'Algérie n'a pas été en mesure d'exploiter ces ressources et capacités pour

lui permettre de renforcer la force qui apparaît dans ses relations avec d'autres pays .

Cela est principalement dû à la corruption du système politique hérité du colonialisme, qui a conduit à la formation d'élites technocratiques dominantes, qui se sont efforcées de marginaliser les compétences, et à quiconque est en conflit avec leurs intérêts dans la mesure où cela a conduit à une mauvaise gestion, et à l'émergence de décisions improvisées qui ne servaient pas l'intérêt public, et ignorent ainsi l'exploitation des Toutes les capacités et ressources de l'Algérie.

Cela n'arrivera pas, et l'Algérie n'ira dans cette direction que par des réformes radicales qui génèrent un système politique basé sur la démocratie, la liberté d'expression, l'instauration de l'État de droit, ouvrant la voie à des compétences dans divers domaines et la reconstruction des institutions étatiques .

مقـدمة

تمهيد :

تعتبر الدولة مؤسسة تستمد هيبتها من ثقة الأمة التي شكلتها بهدف تحقيق طموحاتها داخل حدودها وخارجها .ولا بد لهذه الدولة من امتلاكها قوة تمكنها من تحقيق هذه الطموحات . وعلى هذا يعتبر موضوع قوة الدولة من الاهتمامات الأساسية في حقل العلاقات الدولية ، وفي الدراسات الجيوسياسية المعاصرة خاصة ، باعتبار أن قوة الدولة هي محصلة مجموع مواردها الطبيعية وقدراتها الاقتصادية والعسكرية وبنيتها الثقافية والاجتماعية وقدرتها التنظيمية والقيادية. إذ تلعب الموارد الجغرافية دورا في بناء القوة التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها ، والتي يمكن على أساسها أن تتحدد مكانتها على الساحة الدولية .

وتختلف الدول في مواردها الجغرافية اختلافا واضحا . وتبعا لهذا الاختلاف تزداد أهمية أي دولة أو تقل ، فلعوامل القوة التي تتوفر عليها الدولة – ممثلة في موقع الدولة ومساحتها وعدد سكانها وما تتوفر عليه من موارد طبيعية وقدرات عسكرية- أهمية بالغة في تعزيز قوتها ، وفي قدرتها على التأثير وتحقيق مصالحها .

وتتوفر الجزائر – على غرار عديد الدول –على موارد جغرافية هائلة ، ابتداء بموقعها الإستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط الذي أكسبها حلقة ربط بين أوروبا وأفريقيا ، وانتهاء بامتلاكها ثروات باطنية ثمينة كالنفط والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد....هذه الموارد هي كفيلة بأن تجعل منها قوة دولية ، خاصة وأنها محل أطماع خارجية . وذلك ما أدى إلى ضرورة تقوية قدراتها الاقتصادية والعسكرية، لحماية سيادتها ومكانتها .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع في كونه يلقي الضوء على أهمية الجغرافيا في السياسة ، وذلك من خلال البحث في أهم الموارد الجغرافية والمقومات التي من شأنها أن تسهم مجتمعة في بناء قوة الدولة إذا تم استغلالها استغلالا صحيحا . وقد تم اختيار الموضوع بغية التعرف على ما تتوفر عليه الجزائر من موارد هائلة كفيلة أن تبني بها قوتها وبالتالي تأثيرها على الصعيد الإقليمي ، وكذا للوقوف على الأسباب التي منعت الجزائر

من استغلال ما تتوفر عليه من موارد جغرافية في بناء قوتها ، وهي الموارد نفسها تقريبا التي توفرت في بعض الدول واستطاعت استغلالها وبناء قوتها كجنوب إفريقيا على سبيل المثال .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- التأكيد على الدور المهم للموارد الجغرافية في بناء قوة الدولة .
- البحث عن أهم الموارد الجغرافية التي تتوفر عليها الجزائر ، والتي من الممكن أن تؤهلها بفضل استغلالها أن تكون قوة إقليمية لها وزنها .
- التعرف على الأسباب الكامنة وراء عدم استغلال الجزائر لما تتوفر عليه من موارد ، ومحاولة إعطاء بعض المقترحات والحلول للاستغلال الناجع لهذه الموارد .

إشكالية الدراسة :

في محاولة للتعرف على ما يمكن أن تساهم فيه الموارد الجغرافية والمقومات التي تتوفر عليها الدولة في بناء قوتها ، ورغبة في التعرف على أسباب عدم تمكن الجزائر من استغلال ما تتوفر عليه من موارد هائلة تم طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يمكن أن تسهم الموارد الجغرافية في بناء قوة الدولة ؟ ولماذا لم تتمكن الجزائر من بناء قوتها رغم كل ما تتوفر عليه من موارد جغرافية ؟

ويمكن أن يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي ، الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف يمكن لموقع الدولة وسكانها أن يسهما في بناء قوة الدولة ؟
- هل للعامل الاقتصادي دور أكبر في بناء قوة الدولة ؟
- ماهي أهم الموارد الجغرافية التي تتوفر عليها الجزائر ؟
- ماهي أنجع الطرق الكفيلة بنجاح الجزائر في استغلال ما تتوفر عليه من موارد جغرافية ؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة ، سنستعين بفرضيتين علميتين ذات علاقة بموضوع الدراسة ، في محاولة للتوصل إلى إثبات صحتهما من عدمه وهما كالتالي :

- كلما توفرت الموارد الجغرافية في أي دولة (كموقعها الإستراتيجي ومساحتها الشاسعة وكبر حجم سكانها) ،كلما كان ذلك أساسا متينا في بناء قوتها وبالتالي التأثير على المستوى الخارجي .
- كلما كان النظام السياسي فاسدا ،كلما كان ذلك عائقا أمام عدم استغلال الدولة لمواردها الجغرافية الكفيلة أن تجعل منها دولة قوية لها وزنها على المستوى الخارجي ، وهذا ما ينطبق على دولة الجزائر الغنية بمواردها الجغرافية .

الدراسات السابقة :

لقد تم الإطلاع في الجزء المتعلق بدور الموارد الجغرافية في بناء قوة الدولة على :

- كتاب **لقاسم الدويكات** بعنوان "**الجغرافيا السياسية**"، الذي تم نشره سنة 2002 ، والذي يعرض فيه الكاتب كيف أن الجغرافيا تسهم في بناء قوة الدول . حيث تم الاستفادة منه من خلال تبيان ، ومن ثم التأكيد على دور العامل الجغرافي والبشري والمقدرات الاقتصادية والعسكرية في بناء قوة الدولة .
- مقال للباحث **طارق لطفي** بعنوان "**قوة الدولة من خلال جغرافيتها**" الذي تم نشره سنة 2014 في مجلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية في عددها الثالث .إذ درس فيه الباحث مدى تأثير الجغرافيا على قوة الدولة . وذلك من خلال العمل على تحليل عوامل هذه القوة ، والعناصر المشكلة لها .فقد تمت الاستفادة من هذا المقال في توضيح عناصر قوة الدولة بالتركيز على دور العامل الجغرافي من موقع ومساحة .

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنه بعد البحث تبين قلة – إن لم نقل انعدام – الدراسات المتعلقة بالجزائر فيما يخص هذا الموضوع حيث لم تتوفر لدي ولا دراسة عن دور ما تتوفر عليه الجزائر من موارد جغرافية في بناء قوتها . ماعدا ما يخص بعض الدراسات المتعلقة بدول أخرى مثال ذلك :

- دراسة للباحثة **أمال بلحميتي** بعنوان "**مقومات القوة ودورها في السياسة الخارجية للدول الصاعدة : دراسة حالة جنوب أفريقيا** "، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر . والمنشورة في مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي في عددها الثاني ، جوان 2018 . فقد خصت الدراسة دولة جنوب إفريقيا ، وكيف استطاعت هذه الدولة من خلال استغلال جغرافيتها من بناء قوتها ، حيث وصفت الباحثة دولة جنوب أفريقيا بالدولة الصاعدة.حيث ساعد هذا في الكشف عن سبب عدم تمكن الجزائر من استغلال مواردها المتاحة ، من خلال اجراء مقارنة بسيطة بين ما تتوفر عليه الدولتين من موارد .
- مقال للباحث **ياسين حنين** بعنوان "**الجزائر : ثروات مدفونة واقتصاد على حافة الهاوية**" ، المنشور في شبكة الخليج أونلاين سنة 2019. حيث تمت الاستفادة مما عرضه الباحث عن أهم الثروات والموارد التي تتوفر عليها الجزائر ، وتحليل ضعف الاقتصاد الجزائري رغم كل هذه الموارد ، وطرح بعض الحلول والبدائل .
- دراسة للدكتور **خالد كواش** بعنوان "**مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**" المنشور بمجلة اقتصاديات شمال أفريقيا في عددها الأول سنة 2013 . حيث يعدد الباحث المعطيات الجغرافية المتنوعة للجزائر ، تضاريس (جبال ، هضاب ، سهول ، صحراء وسواحل)ومناخ ، ويحلل كيف لهذه الفسيفساء الجغرافية ، أن تجعل من الجزائر قطبا سياحيا بامتياز . أفاد هذا في إحصاء أهم ما تتوفر عليه الجزائر من موارد ، وفي اقتراح بديل مهم يساهم في تنمية الاقتصاد ، وسبيل ناجع للاستغلال الأمثل بالموارد الجغرافية للجزائر ، وهو التوجه نحو اعطاء أهمية لقطاع السياحة.

منهجية الدراسة :

كما هو معروف ، فإن كل موضوع يتطلب نوعا معينا من المناهج والأدوات البحثية الأخرى . وطبيعة الموضوع قيد الدراسة فرضت الاعتماد على أكثر من منهج بحثي وهذا مسايرة مع الطرح الجديد في التخصص القائم على أساس تحليل الظاهرة السياسية باستخدام أدوات ومسالك تحليلية عديدة ، أي الاعتماد على ما يسمى بنظرية التكامل المنهجي .

لذا فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** كمنهج رئيسي كونه المنهج الأنجع في تحليل الظاهرة قيد الدراسة . ويظهر ذلك من خلال الوقوف على أهم الموارد الجغرافية ، وكيف أنها تسهم في بناء قوة الدولة إذا تم استغلالها استغلالا صحيحا . وكذا من خلال التطرق إلى ما تتوفر عليه الجزائر من مقومات قوة كفيلة من أن تجعل منها دولة قوية .

كما تم الاعتماد أيضا على **منهج دراسة الحالة** من خلال تخصيص حالة بالدراسة – وهي دولة الجزائر – ومحاولة التعمق فيها أكثر للكشف عن الظاهرة موضوع الدراسة ، وهي ما يمكن أن تساهم فيه الموارد الجغرافية في بناء قوة الدولة .

تم الاعتماد أيضا على **اقتراب تحليل القوة "The analysis Approach"** . ينظر هذا الاقتراب في تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة وضعفها وتكتلاتها ، مثل الجوانب الطبيعية ، وموارد الثروة الاقتصادية ، والثروة البشرية ، ووسائل النقل والمواصلات من حيث حجم الشبكة وكفاءتها وربطها جميع أجزاء الدولة . وكذلك عدد السكان وخصائصهم ، والنظام السياسي ، والموقع الجغرافي النسبي والفلكي وأثره على تنوع الموارد الاقتصادية ، وشكل الدولة وحدودها ، وأثر البيئة الجغرافية على علاقاتها السياسية الداخلية والخارجية .

المفاهيم الأساسية في الدراسة :

تقتضي طبيعة الموضوع التعرف على المفاهيم الأساسية التالية :

- **الجغرافيا السياسية** : تعتبر الجغرافيا علما يتناول فرعين هما : الجغرافيا الطبيعية التي تتناول المظاهر المحيطة بالبيئة الطبيعية من مناخ وتضاريس ومياه وتربة ، والجغرافيا البشرية التي تتناول تفاعل الإنسان مع البيئة التي يعيش فيها . وتعتبر الجغرافيا السياسية جزءا من الجغرافيا البشرية ، حيث تبحث في كل ما يتعلق بالوحدات السياسية (الدول) من تكوينها وتطورها في ضوء معطيات الأرض من موقع ومساحة وشكل وسكان وقد رأى العالم اليوناني **هيرودتس** أن "سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها " ، واعتبر أن حياة المصريين رهينة مياه النيل في قوله أن " مصر هبة النيل " .

فيما شرح **ابن خلدون** التفاعل بين الجغرافيا والسياسة في معرض حديثه عن ميل سكان أواسط أفريقيا إلى اللهو والدعة (الراحة) نتيجة المناخ السائد هناك . وقد سبق الكثير من العلماء بحديثه عن دور العاصمة في السلم والحرب .[1]

ويعرفها الدكتور **عدنان السيد حسين** : "هي علم دراسة تأثير الجغرافيا في حياة الدولة وسياستها انطلاقا من معطيات المكان ".[2]

حيث يشير الباحث من خلال هذا التعريف إلى اهتمام الجغرافيا السياسية بماتتوفر عليه الدولة من معطيات جغرافية ، وكيف من شأن هذه المعطيات أن تؤثر في سياسة الدولة ونموها وتطورها.

ويعرفها **عليان محمود عليان** بأنها : " العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة ، أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس ".[3]

---

[1]–عدنان السيد حسين:الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر.بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 1994،ص16.

[2]– نفس المرجع السابق،ص22.

[3]––عليان محمود عليان:الأهمية الإستراتيجية للوطن العربي اقتصاديا وعسكريا.تاريخ النشر:02-11-2016،تاريخ الإطلاع:08-06-2020.

https://arabiyaa.com/2016/11/02/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A

وتدرس الجغرافيا السياسية موارد الدولة التي تتحكم فيها قصد تحقيق أهدافها . وتتمثل هذه الموارد في : الموقع الجغرافي ، حجم الدولة ، وشكلها ، وهي عوامل تؤثر في إستراتيجيتها والدفاع عنها . كما تشمل مواردها الطبيعية ، ومواردها البشرية كما وكيفا . وتنعكس درجة استغلال الدولة لمواردها على نجاحها واستقرارها ، فكلما توسعت الدولة في استغلال مواردها وأتقنت ذلك ، كلما كان ذلك سببا في تحقيق قوتها واستقرارها .[1]

- **الجيوبوليتك(الجيوسياسة)**: ابستيمولوجيا هي لفظ مكون من شقين GEO وتعني الجغرافيا وpolitic وتعني السياسة ، مما يعني وجود علاقة بين الجغرافيا أو الأرض والسياسة . ومنه فالجيوسياسة هي علم دراسة تأثير الأرض على السياسة . في حين هناك من يصفها "بعلم سياسة الأرض" . أي العلم الذي يعنى بدراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة ، أي أنه يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية ، وهي تهدف إلى تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدول وساستها.[2]

وتعرف الجيوبوليتيك بأنها "دراسة تأثير العوامل الجغرافية ، الاقتصادية ، والثقافية على سياسة الدولة وعلى العلاقات الدولية" .[3]

ويعرف **هارتشون** الجيوبوليتيك بأنها"تحليل القوة بهدف تحديد الوزن السياسي للدولة بكل ما يعني هذا ، وما يفترض من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها ومعطياتها طبيعيا وبشريا

[1]– عدنان السيد حسين:المرجع السابق،ص05.

[2]– الجيوبوليتيك.الموسوعة السياسية،تاريخ الإطلاع:10-06-2020.
https://political.encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%83#:~:text=%D8%A3%D9%85%D8%A7%20%D9%85%D9%

[3]-Dèfinition de la Geopolitique.vue le :09-07-2020.
.http://www.toupie.org/dictionnaire/Geopolitique.htm

من حيث الموارد والإنتاج والمشكلات والعقبات . وكذلك أهدافها ومثلها ، أي كل ما يؤثر في قوتها ويسهم أو يحد من ثقلها ".[1]

أي أنه يتم توظيف العناصر الجغرافية (الموارد والمجالات) من أجل كسب مكانة في الساحة الدولية (فاعل إقليمي أو دولي) .

إن الجيوبوليتيك في أبسط معانيها هي "ذلك العلم الذي يقودنا إلى دراسة كيفية استخدام الجغرافيا كمصدر قوة للتعبير عن مواقف سياسية ."

إنها :"شتى سياسات الصراع المختلف بين القوى والفواعل الرسمية وغير الرسمية (الدول وحركات التحرير والحركات المسلحة...) في بيئة إقليمية معينة ، من أجل السيطرة أو التنافس أو التعاون على الإقليم ، ومن أجل تطوير مسعى السيطرة إلى خارج البيئة الجغرافية . ويجري ذلك بحسب ما يمتلك من موارد القوة المادية ، وبحسب ما يروج له من موارد غير مادية وأفكار وعقائد وقيم ، وحتى التكنولوجيا وغيرها".[2]

وتختلف الجغرافيا السياسية عن الجيوسياسة (الجيوبوليتيك) ، ففيما تعني الجغرافيا السياسية تأثير الجغرافيا على السياسة ، فإن الجيوسياسة تعني تأثير السياسة على الجغرافيا . حيث يغلب على الأولى الثبات والرتابة ، فيما يغلب على الثانية التغير والحركة أي الديناميكية ، وغالبا ما يتشكل عليها المستقبل .وفيما تدرس الجغرافيا السياسية كيان الدولة كما هي عليه(القائم فعلا)، نجد أن الجيوبوليتيك تقوم برسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة .

[1]- نور الهدى بن بتقة:الأهمية الجيوبولييتيكية للمنطقة المغاربية في سياسات القوى العالمية.مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل،المركز الديمقراطي العربي،مجلد1،عدد02،يونيو2018،ص95.

[2]- جيوسياسية العلاقات الدولية.الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،تاريخ النشر:08-06-2019،تاريخ الإطلاع:10-09-2020.

https://www.politics.dz.com/%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7/

- **مفهوم القوة** : يرتبط مفهوم القوة ارتباطا وثيقا بنشأة الدولة ، إذ لا يمكن الحديث عن مفهوم القوة في العلاقات الدولية دون ربطه بالدولة التي تنفذ القوة وتترجم عن طريقها. وقد تعددت مفاهيم القوة وخصائصها وعواملها وكيفيات استخدامها .

وتعرف القوة في **الفكر الإستراتيجي** : " فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجين عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية ، والتأثير في إرادة الدول الأخرى " . [1]

حيث ركز التعريف على بناء الدولة لقوتها ، وممارستها على غيرها من الدول الأخرى ونجاعة سياستها الخارجية ، من خلال استغلال مصادر القوة المتاحة لديها .

وتتحدد قوة الدولة بهذا المعنى في ضوء عنصرين هما : مصادر القوة ، وعملية توظيف تلك المصادر . لذا فإن أي من مصادر القوة لا يكتسب وزنا وتأثيرا بمجرد وجوده فقط ، وإنما يرتبط هذا التأثير والوزن بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال .إذ يطرح هنا مفهوم القدرة الذي هو معطى موضوعي وموارد متاحة .أما القوة فهي ممارسة عملية ، وهي التوظيف السياسي لتلك الموارد . وإن الانتقال من امتلاك الموارد إلى استخدامها ، أي من القدرة إلى القوة يتطلب إرادة سياسية ودورا للعقل البشري .[2]

وتعرف **كلية الحرب الأمريكية** قوة الدولة بأنها : "الإمكانية أو القدرة التي يمكن أن تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها القومية في الصراع الدولي ".[3] حيث أن القوة بهذا المعنى ، هي الطاقة العامة للدولة لكي تسيطر وتتحكم في تصرفات غيرها من الدول .

---

[1]- فريد ميليش:القوة وأهميتها في العلاقات الدولية.مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،مجلد36،عدد06، 2014،ص72.

[2]- نفس المرجع السابق،ص73.

[3]- عبد اللطيف مشرف:القوة بين مفهومها وأشكالها في علم السياسة المعاصرة.تاريخ النشر:29-04-2018،تاريخ الإطلاع:20-01-2020.

https://www.noonpost.com/content/23101

ويعرفها **مودلسكي** بأنها : " قابلية الدولة في استخدام الوسائل المتوفرة لديها من أجل الحصول على سلوك ترغب في أن تتبعه الدول الأخرى ".[1]

ويرى **كارل هاوسهوفر**أن مكونات الدولة القوية أربعة هي : عدد وفير من السكان ، نسبة عالية للمواليد ،اتحاد تام بين دم سكانها ، ثم توازن عادل بين سكان حضرها وريفها .وفي هذا إعطاء أهمية كبرى للعامل البشري في بناء قوة الدولة .[2]

انطلاقا مما سبق ، يمكن تعريف القوة بأنها : **" قدرة الدولة على تحريك عوامل القوة المتاحة لديها ، وتحويلها إلى طاقة فعالة ترفع مستوى معيشة مواطنيها ، وتؤثر في غيرها من الدول، وفي توجيه سلوكها إلى ما يحقق المصلحة القومية للدولة".**

وقد جرى الاتفاق على صعوبة قياس قوة الدولة ، كون ذلك يحتاج إلى بيانات متعددة في غاية الدقة ، وقد يتوفر بعضها ، فيما قد يغيب بعضها الآخر . إضافة إلى وجود بعض العوامل التي تدخل في قوة الدولة ، وهي عوامل غير قابلة للقياس كمعنويات الجندي المقاتل في الجيش مثلا .ومع ذلك ، فقد تشكلت عدة مناهج لقياس قوة الدولة أهمها :

- منهج يحاول قياس قوة الدولة بالاستناد إلى العوامل المادية التي يمكن قياسها كميا . واعتمد بعض محلليه على عناصر الدخل القومي ، عدد السكان ، والقوات المسلحة كمؤشرات لقياس قوة الدولة .
- منهج آخر يحاول الجمع بين العوامل المادية والعوامل المعنوية التي يصعب قياسها نوعا ما .حيث استند بعض محلليه على ثمانية (08) عناصر أساسية هي : الجغرافيا ، السكان ،الموارد الطبيعية ، القوة الاقتصادية ، القوة العسكرية ، الوظائف الحكومية ، الأخلاق القومية ، وعملية صنع القرار.[3]

[1] – عارب سيروان،صادق سيان:الإنعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الإقتصادية.عمان:دارصفاء للنشر والتوزيع،ص41.

[2] – عدنان السيد حسين :المرجع السابق،ص03.

[3] – قياس القوة الشاملة للدولة.الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،تاريخ النشر:06-06-2019،تاريخ الإطلاع:20-02-2020.

https://www.politics-dz.com/%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3-%D8%

وقد أفرزت هذه المحاولات معادلات رقمية مركبة ، على غرار معادلة **كلاين** الشهيرة التي تشير إلى أن قوة الدولة = عناصر الكتلة الحيوية(الأرض+السكان)+القدرة الاقتصادية+القدرة العسكرية×الهدف الإستراتيجي+الإرادة القومية . وقد اتبع اللواء أركان حرب **أحمد فخر** مدير أكاديمية نصر سابقا(النموذج المصري الأكاديمي) معادلة راي كلاين ، ولكنه أضاف لها عاملين جديدين هما :قوة نفوذ الدولة عالميا وإقليميا ، والقدرة الدبلوماسية للدولة ، لتصبح المعادلة كالتالي : قوة الدولة = عناصر الكتلة الحيوية(الأرض+السكان)+القدرةالاقتصادية+القدرة العسكرية+نفوذ الدولة عالميا وإقليميا×الهدف الإستراتيجي+الإرادة القومية+القدرة الدبلوماسية للدولة .[1]

وعادة ما يتم قياس قوة الدولة بالمقارنة بين مجموعة من الدول ، مع اعتبار أقوى دولة في المجموعة كنموذج قياس .حيث يتم تحديد رقم معين(وزن) لكل عنصر من عناصر قوتها ، ويقاس بالنسبة له وزن نفس العنصر المناظر الخاص ببقية الدول الأخرى .

خطة الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول : يتضمن الفصل الأول عناصر قوة الدولة من خلال جغرافيتها . حيث يندرج ضمن هذا الفصل ثلاث مباحث ، مبحث أول يتحدث عن العامل الجغرافي ودوره في بناء قوة الدولة ، فيما يتحدث المبحث الثاني عن العامل البشري . أما المبحث الثالث فيتطرق للعاملين الاقتصادي والعسكري ودورهما في بناء قوة الدولة .

أما الفصل الثاني فقد خص دولة الجزائر بالدراسة ، وذلك بعنوان : الموارد (المقومات)الجغرافية المتاحة للجزائر في بناء قوتها . وقد حوي هذا الفصل ثلاث مباحث ، حيث عالج المبحث الأول المقومات الطبيعية ، وعالج المبحث الثاني المقومات البشرية ، فيما تحدث المبحث الثالث عن المقومات الاقتصادية والعسكرية .

[1] – نفس المرجع السابق.

أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لواقع وآفاق استغلال الجزائر لمواردها الجغرافية . وقد تضمن هذا الفصل مبحثين : مبحث أول عالج أسباب عدم استغلال الجزائر لمواردها الجغرافية المتاحة ، ومبحث ثان تم التطرق فيه لآفاق بناء الجزائر قوتها من خلال جغرافيتها.

الفصل الأول

عناصر قوة الدولة من خلال جغرافيتها

تستند قوة الدولة عموما على امتلاكها لعناصر أساسية تشكل في مجموعها قدرات الدولة الحيوية التي تمكنها من فرض خياراتها على غيرها بما يخدم مصالحها .

تظهر هذه العناصر بأشكال متعددة ومتنوعة ، كالمساحة وعدد السكان والموارد الطبيعية والقدرات العسكرية والاقتصادية والبنية التكنولوجية والحالة المعنوية للشعب والقدرة التنظيمية . وتتداخل هذه العناصر وتتشابك فيما بينها لتشكل في مجموعها عوامل القوة الشاملة للدولة ، وذلك إن تم استعمالها واستغلالها بكفاءة عالية عند تعرض الدولة لأي ضغوط خارجية .وفيما يلي عرض لأهم عوامل قوة الدولة :

المبحث الأول : دور العامل الجغرافي في بناء قوة الدولة

تعد الجغرافيا من أهم العوامل المادية للدولة وأكثرها ثباتا . والمقصود بالعامل الجغرافي : " البعد السياسي والعسكري للوضع الجغرافي لإقليم الدولة ، من حيث مساحته وتضاريسه ومناخه ، وكذا من حيث علاقة الدولة بغيرها من الدول الأخرى ."

يعتبر العامل الجغرافي أهم عوامل قوة الدولة ، من منطلق ارتباط الدولة بالأرض أو الإقليم الجغرافي . فقد قال **نابليون بونابرت** أن سياسة الدولة تكمن من جغرافيتها .[1] ويشمل العامل الجغرافي عدة عناصر مهمة وهي :

1- الموقع الجغرافي :

يلعب الموقع الجغرافي دورا كبيرا في سياسات الدول وفي بناء قوتها منذ فترات زمنية سابقة ، حيث اهتم علماء كثر بمواقع الدولة المختلفة (الموقع الفلكي ، الموقع بالنسبة لليابس والماء ....) ، وأسسوا النظريات بناءا على ذلك أمثال **فريدريك راتزل** .

ويقصد بالموقع الجغرافي : " الوصف الذي تمت تسميته واعتماده من قبل العلماء على مكان ما على سطح الكرة الأرضية ، من خلال تحديده على خطوط الطول ودوائر العرض ".[2]

وتكون دوائر العرض أكثر أهمية من خطوط الطول ، من خلال أنها تفيد في تنوع النطاقات المناخية في الدولة (تنوع مناخي) ، ومنه التنوع في المحاصيل الزراعية والمواد الأخرى ، وكذا التنوع في النشاط البشري.

ووجود أي دولة في منطقة معتدلة المناخ ، وامتدادها طوليا على رقعة جغرافية كبيرة قد يكفل لها إنتاجا زراعيا وفيرا . كما أن القوى العظمى ترتبط أراضيها بنطاقات مناخية معتدلة ذات تنوع مناخي .[3]

---

[1]- طارق لطفي:قوة الدولة من خلال جغرافيتها.الرباط:دراسات ووقائع دستورية وسياسية،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، العدد13،2014،ص21.

[2]- محمد عبد الغني سعودي:الجغرافيا السياسية المعاصرة(دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية).القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية،2010،ص40.

[3]- حسام الدين جاد الرب:الجغرافيا السياسية.القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،ط1 ،2008،ص141.

وفي هذا الإطار ، قال **جون كيفر(J Keiffer)** بأن التركيز الحالي للقوة ينحصر في منطقة تمتد حول العالم بين دائرتي عرض 40-50 درجة شمالا ، وتقل درجة القوة جنوب هذه المنطقة .

يمكن الحديث عن أهمية الموقع الجغرافي في قوة الدولة أيضا من خلال موقع الدولة بالنسبة للبحار والمحيطات ، الذي يحدد طول سواحلها ومنافذها البحرية التي تتيح لها انفتاحا على العالم ، وثروات بحرية إضافية . فالدول التي لها أكثر من منفذ على الماء – كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، أو الدول الجزرية كبريطانيا واليابان – لها ميزة موقعية تفوق الدول ذات المنفذ الواحد كبورما مثلا . أو الدول القارية (الحبيسة) التي لا تتوفر لها إطلالة على الماء ، وبالتالي لا تستطيع النفاذ إلا عن طريق أراضي أجنبية ، مما يجعلها تعاني مشكلة الاتصال ببقية العالم الخارجي .

إضافة إلى تحكم الدول الساحلية في مصيرها خاصة فيما يخص التجارة والنقل وعلاقاتها بغيرها من الدول . مثال ذلك أفغانستان والمجر.

في حين توجد دول لها منفذ على البحر ، لكنها تعاني من العزلة ، وذلك لبعدها عن طرق التجارة العالمية الرئيسية ، مثال ذلك البيرو والإكوادور .[1]

وهناك دول تحتل مواقع إستراتيجية متميزة على خريطة العالم مما يزيد من قوتها كتركيا* ، بينما تقع دول أخرى في مناطق معزولة كإيسلندا ، في حين هناك دول تشرف على ممرات مائية تصل بين بحر ين كالدردنيل ، ومضيق جبل طارق ، ومضيق باب المندب وقناة بنما ، وقناة السويس بالنسبة لمصر .إذ أكسبت القناة مصر موقعا استراتيجيا من خلال كونها ممرا لناقلات البترول إلى الدول الأوروبية وغيرها التي تحتاج إلى هذا المورد الهام .

ولا تقتصر قيمة الموقع بالنسبة للبحر على الأهمية الإستراتيجية فقط ، بل يتعدى ذلك إلى الأهمية في حياة السكان ومواردها .مثلا النرويج التي تعتمد في غذاء سكانها على جزء كبير من صيد البحر من خلال مصايد المحيط الهادي.[2]

[1]- صبري فارس الهيتي:الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية.عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1، 2000،ص ص35-36.

[2]- حسام الدين جاد الرب،المرجع السابق،ص143.

ويلعب موقع دولة ما على الخارطة وعدد الدول التي تجاورها وتشاركها الحدود السياسية (موقع الجوار) دورا إيجابيا وآخر سلبيا ، ويتوقف ذلك على عدد الدول المجاورة لتلك الدولة، وعلى طبيعة العلاقات بينها. فهناك دول لا تجاورها سوى دولتان مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تجاورها كندا من جهة الشمال ، والمكسيك من جهة الجنوب . عكس روسيا التي تجاورها عشرة (10) دول هي : الصين،منغوليا،أفغانستان،إيران،تركيا،رومانيا،هنغاريا،تشيكوسلوفاكيا،بولندا،فنلندا،أوكرانيا،وروسيا البيضاء.

فقد تسوء علاقات الجوار بين هذه الدول في حالة وجود دولة ذات نهج عدواني ، أو في حالة إحاطة الدولة بدول تختلف عنها فكريا وسياسيا ، حيث قد يتحول هذا الاختلاف إلى توتر في العلاقات إذا تواجدت الظروف المشجعة على ذلك (كإيران في منطقة الخليج العربي) .

ويظهر التأثير الجغرافي لموقع الجوار على العلاقات بين الدول ، في حالة وجود تباين بين الدول من حيث القوة ، فقد تضطر الدولة الضعيفة إلى الخضوع للدولة القوية ، وتبني سياسة خارجية تتوافق مع هذه الدولة القوية .[1]

2- المساحة :

المساحة هي الحيز المادي للأرض التي تقوم عليها الدولة . ومما لاشك فيه أن لمساحة الدولة ميزة خاصة ، فالدولة ذات المساحة الكبيرة لها ميزة عسكرية تجعل غزوها واحتلالها صعب للغاية . فالصين استطاعت التفوق على اليابان خلال الثلاثينيات بفضل عوامل كثيرة أهمها مساحتها الكبيرة ، كذلك الحال بالنسبة للإتحاد السوفياتي سابقا الذي صمد – بفضل مساحته الشاسعة – أمام غزوي نابليون وهتلر . فقد طبق الإتحاد السوفياتي مبدأ الدفاع في العمق الذي يقوم علي تسليم الأرض لكسب الوقت، حيث اتبع الإتحاد السوفياتي هذا الموقف الإخلائي حتى أطال بين العدو وبين خطوط تموينه ، وأدخله في طبيعة قاسية يجهلها ، مما اضطره إلى التقهقر .[2]

[1]- صبري فارس الهيتي،المرجع السابق،ص42-43.

[2]- عدنان صافي:الجيوبوليتيكا:الجغرافيا السياسية من النشأة إلى الحداثة.عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،(د.ت)،ص119.

يتيح اتساع مساحة الدولة لها استيعاب أعداد كبيرة من السكان ، وبالتالي طاقة بشرية هائلة ، تظهر أهميتها خاصة في الحروب ، وذلك من حيث القدرة على تكوين جيش كبير ومن حيث قوة الصمود. كما أن اتساع مساحة الدولة قد يعني في أغلب الأحيان تنوعا في الأقاليم المناخية والنباتية ، وتنوعا في الموارد الطبيعية .[1]

وتنقسم الدول من حيث المساحة أو الحجم إلى :

- دول عملاقة : وهي الدول التي تزيد مساحتها عن ستة (06) ملايين كلم2 ، كالولايات المتحدة الأمريكية (9.834.000 كلم2) ، والصين (9.597.000 كلم2) .
- دول ضخمة : تتراوح مساحتها بين 06 مليون كلم2 و2,5 مليون كلم2 ، كالهند ، والأرجنتين والجزائر .
- دول كبيرة جدا : تتراوح مساحتها بين 1,25 مليون كلم2 وأقل من 2,5 مليون كلم2، كالسعوديةوليبيا ، والمكسيك .
- دول كبيرة : تتراوح مساحتها بين 650 ألف كلم2 وأقل من 1,5مليون كلم2 ،كمصر وتشاد .
- دول متوسطة : تتراوح مساحتها بين 125 ألف كلم2 وأقل من 650 ألف كلم2 ، كماليزيا ، وأوغندا وبوركينافاسو.
- دول صغيرة : تتراوح مساحتها بين 25 ألف كلم2 وأقل من 125 ألف كلم2 ، ومن أمثلتها : بورندي ، اليونان وليتوانيا.
- دول صغيرة جدا : ويقال أيضا دول قزمية ، وهي التي تقل مساحتها عن 25 ألف كلم2، كالكويت ، وقطر ، وفاتيكان وسنغافورة .[2]

[1]- وفاء كاظم الشمري:الجغرافيا السياسية المعاصرة.عمان:دار البداية ناشرون وموزعون،ط1، 2012،ص66.

[2]- حسام الدين جاد الرب،مرجع سابق،ص ص(148-150).

وينقلنا الحديث عن مساحة الدولة ، إلى الحديث عن شكل الدولة الذي يلعب دورا في قوة الدولة . ولكل دولة تقريبا شكلها الخاص والمميز لها.

ويعتبر اتصال أجزاء الدولة وتماسكها ميزة لها ، فكلما كانت ملتئمة كلما قصرت أطوال الحدود بالنسبة للمساحة . ويمثل الشكل الدائري أو القريب إلى الدائري شكلا مثاليا ، خاصة إذا كانت عاصمة الدولة تمثل مركز هذه الدائرة . ومن أمثلة الدول ذات الشكل الدائري فرنسا واسبانيا . حيث يساعد هذا الشكل على إقامة شبكة متطورة من المواصلات، ويسهل الاتصال بين المركز والأطراف ، كما يقلل من نقاط ضعف الدفاع على الحدود . ويطلق على الدول ذات الشكل الدائري " بالدول المندمجة " .

في حين هناك دول شريطية تأخذ شكلا طويلا مثل النرويج والشيلي ، حيث يؤدي هذا الشكل في كثير من الأحيان إلى صعوبة الاتصال أو مشاكل أمنية .

ودول أرخبيلية متقطعة كأندونيسيا واليابان . وقد يؤثر هذا على كيفية تنظيم الشؤون الإدارية والسياسية والاقتصادية داخل الوحدات الفرعية .

ودول منكسرة في حالة وجود جزء أو أكثر في حالة انفصال جغرافي عن كتلة الدولة السياسية كما في حالة باكستان قبل استقلال بنغلاديش .

ودول مبعثرة كما في الإمبراطوريات التي لم تعد موجودة الآن . فهي أشكال – دون الشكل الدائري – من شأنها أن تضعف من قوة الدولة ، أو تساهم في عدم قدرة الدولة على بنائها .[1]

ويعتبر العمق الإستراتيجي (الجغرافي) أحد أهم عناصر قوة الدولة إضافة إلى حجمها وشكلها . ويختلف حجم الدولة ومساحتها عن العمق الجغرافي ، حيث هناك دول كبيرة الحجم لكنها تفتقر للعمق الإستراتيجي بسبب شكلها .مثال ذلك دولة الشيلي التي تبلغ مساحتها نحو 373.000 كلم2 ، بينما يزيد طولها عن ستة أضعاف عرضها ، فهي بذلك تفتقد للعمق الإستراتيجي رغم كبر حجمها .

[1]- نفس المرجع السابق،ص ص(151-153).

ولشكل الدولة تأثير واضح على العمق الإستراتيجي(الجغرافي) ، حيث يعتبر الشكل المتراص(الشكل الدائري) للدولة هو أفضل شكل يحقق ذلك . لذلك كان لزاما أخذ شكل الدولة ومساحتها بعين الاعتبار عند حساب عمقها الإستراتيجي .

وكما هو معلوم ، فإن نصف قطر الدائرة يزداد كلما زادت مساحتها . وعليه يجب إخراج طول نصف قطر الدائرة لحساب عمقها الإستراتيجي عن طريق المعادلة التالية :

مساحة الدولة = نصف قطر الدائرة مربع × ثابت النسبة التقريبية التي تعادل 3,14 .

فكلما زاد طول نصف القطر ، دل ذلك على تمتع الدولة بعمق استراتيجي .

وعند تطبيق هذه المعادلة على الدول العربية ، تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي:

- المجموعة الأولى:دول ذات عمق جغرافي قليل هي : لبنان 57,69 كلم ، قطر60 كلم ، الكويت 75,32 كلم ، الأردن 168 كلم ، الإمارات العربية المتحدة 171 كلم .
- المجموعة الثانية :دول ذات عمق استراتيجي متوسط كالبحرين 215,28 كلم ، سوريا 242,80 كلم ، تونس 228 كلم ، المغرب 382 كلم .
- المجموعة الثالثة :دول ذات عمق استراتيجي كبير مثل : مصر 564,80 كلم ، ليبيا 748 كلم ، السودان 398,30 كلم ، الجزائر 870,90 كلم .[1]

ويجر الحديث عن مساحة الدولة ، إلى الحديث عن أشكال السطح التي تؤثر في قوة الدولة ، كالجبال والسهول .فالجبال (مرتفعات يزيد ارتفاعها عن 500 متر فوق مستوى سطح البحر) تعد مصدرا غنيا بالثروات الطبيعية ، كالمعادن والثروات الغابية والأخشاب . كما تعد مصدرا للثروة المائية ، ويمكن اعتبارها مراكز سياحة واصطياف لما تمتاز به من مناخ لطيف في فصل الصيف .

وقد تكون الجبال أيضا عائقا وسدا منيعا ، يعيق تقدم القوات المعادية زمن الحروب ، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تتمكن أبدا من السيطرة على الإقليم الأفغاني ، نظرا للطابع الجبلي للمنطقة الذي

[1]-أبو سعد الأثري:أثر الجغرافيا في العمل العسكري.سلسلة بحوث الدراسات العسكرية الإستراتيجية،ص ص(11-13)،تاريخ الإطلاع:09-06-2020.

https://www.merefa2000.com/2019/09/blog-post_23.html

أصبح حصنا منيعا للمقاتلين الأفغان .كما استفاد مقاتلوا الفيتنام في الأجزاء الشمالية والوسطى ، من الطبيعة الجبلية المكسوة بالغابات في قتالهم ضد الأمريكان آنذاك (حرب الفيتنام).[1]

لقد كانت الجبال دائما عامل قوة في الدفاع عن حدود الدولة ، ورغم أنها فقدت جزءا من أهميتها ، نتيجة التطور الحاصل في الأسلحة من طائرات وصواريخ ، إلا أنه أصبح استعمالها حكرا على الاستطلاع والتنصت ورصد تحركات العدو ، عن طريق بناء محطات رادارية .

وما يدلل على أهمية الجبال من ناحية الاستطلاع ، ما عمدت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من منع حافظ الأسد من التنازل عن قمم جبل الشيخ في الجولان لصالح إسرائيل طوال ثلاثين عاما ، لأنها تريد أن تسيطر هي عليها في إطار القوات الأممية ، إلا أن إسرائيل كشفت الخطة الأمريكية، ولا تزال الجولان السورية تابعة لإسرائيل إلى الآن .

وتؤمن السهول ، أو المناطق السهلية شبكة واسعة من المواصلات تفيد في حركة الاقتصاد خاصة زمن السلم . فهي عادة ما تكون آهلة بالسكان ، ويتم استغلالها في الزراعة بتوفر المناخ المناسب والمياه اللازمة . وتشكل السهول الساحلية خاصة النواة المركزية لبعض الدول ، لما توفره من مرونة في التنقل والحركة ، ومردود اقتصادي مطلوب لبناء القوة العسكرية الكافية للدفاع والتوسع ويوفر وجود أنهار ومستنقعات وأودية ضمن المناطق السهلية ، حماية طبيعية ضد أي عدوان ، مثل أوكرانيا في الحرب العالمية الثانية التي كان احتواؤها على أنهار وأودية عميقة ومستنقعات ، عائقا طبيعيا أمام تقدم القوات الألمانية .[2]

3- المناخ :

يعتبر المناخ من أهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وظروفها السياسية ، وذلك لأنه يؤثر في مجهود الإنسان ، وبالتالي فيما يبلغه من رقي وتقدم . ويمكن الاستدلال من التاريخ على هذا من خلال هجرة

[1]- قاسم الدويكات:الجغرافيا السياسية.عمان:مطبعة البهجة،ط1 ،2002،ص141-142.

[2]- عبد الحميد عبد الحميد:العوامل الجغرافية لقوة الدولة وضعفها.مجلة الوعي،العدد387،كانون الأول 2018،تاريخ الإطلاع:23-07-2019.

http://www.al-waie.org/archives/article/13690.

الأوروبيون إلى جنوب أفريقيا حيث ملائمة المناخ ، حيث يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي شجع الاستعمار على أن يتخذ في هذه المنطقة شكل الاستعمار الاستيطاني .[1]

ويبرز تأثير المناخ أيضا على وضع الدولة الاقتصادي وإنتاجها القومي . فالدول ذات المناخ المعتدل والبارد ، عادة ما تكون ملائمة للإنتاج الزراعي والصناعي أكثر من المناطق الحارة ، مما يهيئ لاكتفاء الدولة ذاتيا في المواد الغذائية ، على نحو يدعم استقلالها وحريتها في اتخاذ قراراتها في مواجهة العالم الخارجي .

لذا نجد أن المناطق الصناعية والمتقدمة في العالم تقع في مناطق باردة ، أو تميل إلى البرودة . في حين نجد أن المناطق النامية تقع في مناطق حارة أو تميل للحرارة مثل المناطق الاستوائية .

كما تؤثر الظروف المناخية في النواحي العسكرية وسير العمليات الحربية . حيث تلعب دورا في إعاقة أو تسهيل هذه العمليات ، ومثال ذلك مناطق الثلوج الكثيفة أو الكثبان الرملية التي تعيق الأعمال الحربية . ولعل أوضح مثال على ذلك هو أن شتاء روسيا الجليدي كان أحد العوامل المؤثرة في وقف هجوم جيش نابليون عليها بداية القرن التاسع عشر ، حيث أدى الانخفاض الشديد لدرجات الحرارة ، إلى تقليص القدرات القتالية لذلك الجيش ، وإعاقته عن التقدم واندحاره أمام الجيش الروسي .[2]

إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن التقدم العلمي والتقني قد يؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة قدرة الإنسان في التحكم والسيطرة على خصائص المناخ والتربة في كثير من بقاع العالم ، وتسخيرها فيما يفيد في تسهيل ظروف عيشه .

يعد العامل الجغرافي عاملا هاما ما من عوامل قوة الدولة سواء في وقت السلم أو الحرب ، ففي وقت السلم نجد أن مساحة الدولة ونوعية هذه المساحة لها دور كبير ، فانبساط المجال تهيئ لاستيعاب أعداد

[1] – عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية.منتدى الجغرافيون العرب.تاريخ الإطلاع:02-02-2020.
https://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab7484

[2] – أحمد وهبان:في التعريف بعوامل قوة الدولة في المجال الدولي.تاريخ الإطلاع:15-02-2020.
https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/wml_qw_ldwl.pdf

كبيرة من السكان ، كما من شأنه أن يؤدي إلى وفرة الموارد ، وهذا ما ينعكس إيجابا على قوة الدولة . وليس بمحض الصدفة أن تكون قوى كبرى في عالم اليوم هي ذات مساحة منبسطة ، كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين .

غير أن هذا ليس له تأثير مطلق ولا حتمي على قوة الدولة ، حيث تتوقف أهميته على عوامل أخرى كالكثافة السكانية ، ومدى ما يتوفر عليه هذا الإقليم من موارد ، ومدى سهولة حياة الإنسان فيه .

فما جدوى المساحات الشاسعة إذا كانت أغلبها صحاري قاحلة ، كالصحراء الأفريقية . فمصر على سبيل المثال ، وحسب إحصائيات الحكومة الرسمية لعام 2018 ، فان تركز السكان فيها في حوالي 6,8%بالمائة من مساحة مصر الجغرافية البالغة أكثر من مليون كلم2، ذلك أن باقي المساحة هي مناطق صحراوية لا يكاد يوجد بها سكان .

وما جدوى المساحات الشاسعة كذلك إذا كانت مناطق جليدية حال شمال كندا . وما جدوى المساحات الشاسعة إذا كان مناخها غير ملائم لحياة البشرية .

إذن تكمن أهمية هذا العامل في بناء قوة الدولة بتواجده مع عوامل أخرى .

على أنه نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد القوة العظمى الوحيدة في العالم ، وذلك رغم وجود دول أخرى شاسعة المساحة كروسيا و الصين ، في حين توجد دول متوسطة الحجم كفرنسا و بريطانيا ، ومع ذلك فإنها تدخل ضمن القوى الدولية الكبرى .

المبحث الثاني: دور العامل البشري في بناء قوة الدولة .

يلعب العامل البشري دورا هاما في بناء قوة الدولة ، فهو بمثابة عامل للإنتاج من ناحية ، كما أنه عصب للجيوش من ناحية أخرى . فالسكان هم الذين يقطنون الأرض ، ويستثمرون جميع ما تحتوي من موارد لصالحهم ، وهم الأيدي العاملة التي تدير مختلف الأنشطة في الدولة من زراعة وصناعة وخدمات . وهم القوة الضاربة في حالة الحرب .[1]

يعد توفر التعداد السكاني للدولة عامل قوة لها ، ويعتبر قلته عامل ضعف حتى لو توفرت عناصر القوة الأخرى كالمساحة مثلا . إضافة إلى توزيعهم المناسب للمساحة ، حيث لا يجب أن يكون تركيزهم في مناطق دون أخرى ، لأن هذا سيؤدي إلى اهتمام الدولة بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية دون غيرها ، ومنه التوزيع غير العادل للثروة .

كما يجب أن يكون هناك توافقا بين عدد السكان ومساحة المجال الجغرافي ، وبين عدد السكان والموارد المتاحة ، إذ أن قلة الموارد ينتج عنه انخفاض مستوى المعيشة ، الأمر الذي ينعكس على الأوضاع الصحية للأفراد ، ومستواهم التعليمي ، مما يثقل كاهل الدولة ويقلل من قوتها .

ويرتبط التوزيع الجغرافي للسكان بالعوامل التضاريسية والمناخية الملائمة ، حيث نجد أن المناطق ذات المناخ المعتدل والخصبة هي الأكثر أهولا بالسكان ، خاصة المناطق المحاذية للأنهار . إلا أنه قد يوجد نوع من النزوح من الأرياف إلى المدن ، في إطار البحث عن مستوى معيشة أفضل ، وهي ظاهرة موجودة في معظم دول العالم ، ففي إيطاليا مثلا نزح 30 % من سكان الأرياف إلى المدن .[2]

وعلى اعتبار أن الشباب هم أداة الدولة ، فإن توفر عدد الشباب (الذكور خاصة) ، يشكل عامل قوة في الدولة من خلال إدارة أنشطتها الاقتصادية ، وتوفير القدرات العسكرية . ونجد أن الدول التي ترتفع فيها نسبة الأطفال والشيوخ ، فإنها تعاني مشكلة في ارتفاع معدل الإعالة .

[1] – نفس المرجع السابق.

[2] – حسام الدين جاد الرب،المرجع السابق،ص175.

ويمكن الحديث في هذا المجال أيضا عن الهجرة من دولة إلى أخرى ، الذي من شأنه أن يقضي على مشكلة البطالة بالنسبة للدولة المرسلة ، وزيادة الدخل .

كما يوفر العمالة للدولة المستقبلة . فقد كان تنوع الهجرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، من أهم الأسباب التي أدت إلى تنوعها وثرائها السكاني والحضاري .

في المقابل ، فإن هجرة الأفراد يمكن أن تؤثر سلبا على قوة الدولة ، من خلال تفريغ الأيدي العاملة، خاصة إذا تعلق الأمر بهجرة العقول . وقد تعاني الدولة المستقبلة من مشكلة عدم التجانس بين سكانها، كما الحال في الدول الأوروبية ، ودول الخليج العربي .[1]

ويشكل التركيب الأنثربولوجي للسكان عامل قوة للدولة ، إذا كانوا متجانسين في أصولهم البشرية واللغوية والدينية ، مما يجعل منهم وحدة متماسكة ، بعيدا عن الاضطرابات الداخلية . فكندا مثلا التي يشكل فيها الانجليز نسبة 40 % من عدد السكان ، والفرنسيون نسبة 30 % ، نجد أن الفرنسيين دائمي المطالبة بالانفصال مدعومين في ذلك بفرنسا .

كما يلعب الدين الواحد أيضا دورا في قوة الدولة واستقرارها وتماسكها الداخلي ، على عكس الدول متعددة الأديان . خاصة إذا رافق ذلك اختلاف في اللغة والقومية . مثال ذلك الهند التي تتميز بالتنوع الديني ، فرغم أن 42 % من السكان يتكلمون اللغة الهندية ، إلا أن الدستور الهندي يعترف بـ 15 لغة رسمية ، و270 لهجة ، و72 لغة ثانوية ، و 24 لغة قبلية ، وهي بذلك مهيأة للانقسام في حالة ضعف الحكومة المركزية ، وتوفر العوامل الخارجية المساعدة على ذلك .[2]

على أنه من جانب آخر ، تعتبر أعظم دولة في العالم – الولايات المتحدة الأمريكية – من أكثر سكان العالم تنوعا من حيث أصولهم ، إذ ينحدر أجدادهم من مختلف أقطار العالم . حيث يعتبر الهنود الحمر والإسكيمو والهاواييون هم السكان الأصليون.فيما ترجع أصول معظم الأمريكيين البيض إلى أوروبا(أسبانيا،انجلترا،فرنسا ،ايرلندا،النمسا ، المجر،اليونان،إيطاليا،بولندا وروسيا).

[1] – نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.

[2] – عبد الحميد عبد الحميد،المرجع السابق.

وترجع أصول معظم الأمريكيين السود إلى أفريقيا ، واجتذبت أمريكا خلال القرن التاسع عشر عددا من المهاجرين الآسيويين ، خاصة من الهند واليابان والفلبين . كما يقدر وجود 337 لغة يتحدث أو يشار بها في الولايات المتحدة الأمريكية ، من بينها 176 لغة أهلية محلية ، فيما انقرضت 52 لغة كانت موجودة سابقا . كما تتعدد الديانات في هذه الدولة العظمى حيث تصل نسبة البروتيستانت إلى 52 % والكاثوليك إلى 38 %، فيما تبلغ نسبة اليهود نحو 4 %، والأرثوذكس 3 %، أما المسلمين فبنسبة 1,1% من عدد السكان الأمريكيين ، أي بنحو ثلاث ملايين ونصف المليون مسلم ، وهذا حسب إحصائيات أجراها مركز بيو للأبحاث سنة 2017 .[1]

وهذا إن دل فإنما يدل على أن عدم تجانس السكان من حيث أصولهم ، ومن حيث دياناتهم لا يمكن أن يكون عائقا أمام الدولة في بناء قوتها ، في حال توافر عوامل أخرى .

وتبرز أهمية العامل البشري في بناء قوة الدولة من خلال ما اهتم به بعض العلماء والمفكرين – في إطار قياسهم لقوة الدولة – مما يمكن أن يؤديه هذا العامل من تأثير . فقد أدخل **ريتشارد موير** في قياسه للقوة القومية للدولة عنصر السكان . وهو لا يعني القوة العددية للشعب فقط ، وإنما يعني أيضا قياسات اجتماعية أخرى كمهارات القوة البشرية ، والحالة الصحية ، والتركيب العمري ، والروح المعنوية والولاء والانتماء الوطني .[2]

ويرتبط بعنصر السكان أيضا ، قدرة الدولة على تنظيم سكانها لخدمتها ، وهذا ما يمكن أن نصطلح عليه بالعامل التنظيمي ، وهو العامل المتصل بالإرادة الإنسانية في تعاملها مع إمكانيات الدولة من عوامل طبيعية متاحة ، وتحويلها إلى طاقة فعالة تؤثر بها على غيرها من الدول في إطار تحقيق مصلحتها القومية . ويتجلى ذلك من خلال التعليم ، والعمل على إبراز مهارات الشعب الفنية في استخدام الموارد القومية بكفاءة .

[1]–الولايات المتحدة الأمريكية .تاريخ الإطلاع:10-04-2020.

https://www.marefa.org/الولايات_المتحدة

[2]– قياس القوة الشاملة للدولة،المرجع السابق.

فقيمة الموارد الطبيعية يحددها نوعية الشعب وحكومته ، ويظهر ذلك من خلال قدرة الدولة بواسطة مؤسساتها المختلفة على تحويل ما تتوفر عليه من موارد إلى قوة حقيقية . ولا يمكن تحقيق ذلك ، إلا من خلال التوافق السياسي والانسجام داخل المجتمع السياسي ضمن إطار الدولة ، الذي يؤدي بدوره إلى استقرار النظام السياسي .

إذ كلما مارست الدولة الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية ، كلما كان ذلك في صالح قوة ومكانة الدولة السياسية . حيث يساعد ذلك على استثمار الشعب والنظام لكل إمكانياته الظاهرة والكامنة . وكلما غابت الديمقراطية في التسيير والتنظيم ، كان هناك تنافر بين الشعب والنظام الحاكم . وهكذا تبقى إمكانات الشعب وقدراته وبيئته راكدة حتى توفر المناخ المناسب لإطلاقها واستغلالها .[1]

ويطرح في هذا الإطار أيضا ، كفاءة النظام السياسي في إدارة شؤون الدولة ، من خلال امتلاكه الكوادر التنظيمية والمهارة الفنية اللازمة لتعبئة واستخدام الموارد الأساسية لصالح المجتمع ، بدءا بجمع الضرائب ، مرورا بتطوير الاقتصاد ، وتحديث القوات المسلحة ، والنهوض بالتعليم وتشجيع البحث العلمي وتوظيف الكفاءات والاستفادة من خبراتها ، وصولا إلى إدارة السياسة الخارجية . فاليابان مثلا ، رغم افتقارها للموارد ، إلا أنها تمكنت من تعويض هذا النقص من خلال تطوير المهارات التنظيمية والفنية،والاهتمام بالبحث العلمي،مما جعلها قوة اقتصادية لا يستهان بها .[2]

حيث تعد القيادة السياسية للدولة المسئول الأول عن سياستها الخارجية – برنامج عمل الدولة في المجالين الإقليمي والدولي – الذي يتضمن أهداف الدولة المتعلقة بمصلحتها القومية ، والوسيلة التي يمكن أن تلجأ إليها بغية تحقيق هذه الأهداف .

فللقيادة السياسية الاختيار بين أن تلجأ إلى الدبلوماسية (فن الإقناع أو فن التفاوض) أو الحرب (فن الإكراه) . فإذا لم تنفع الدبلوماسية في تحقيق أهداف الدولة ، فإن عليها أن تلجأ دون محالة إلى الحرب .

---

[1]– عادل علي سليمان موسى العقيبي:مفهوم القوة في العلاقات الدولية المنظور الأمريكي دراسة حالة.رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الآداب والعلوم،جامعة الشرق الأوسط،ديسمبر2018،ص 49.

[2]– مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،عوامل قوة الدولة.تاريخ الإطلاع:30-06-2019.

Bohothe.blogspot.com/2009/11/blog-post-4002.html

يجب على القيادة السياسية أن تصهر جميع عوامل القوة المتاحة لديها في بوتقة واحدة ، وتوجيهها إلى ما يحقق المصلحة القومية للدولة ، من أقرب طريق ، وبأقل الخسائر. وذلك في ضوء تقديرها لما تؤهله قوتها من وضع في سلم القوة الدولي .

إذ على القيادة السياسية أن تجيد تقدير قوتها مقارنة بقوة الطرف أو الأطراف الأخرى التي تتعامل معها في هذا الموقف ، فأي خطأ في تقدير الموقف ، قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على الدولة .مثال ذلك دولة العراق ، حيث أن سوء تقدير موقف صدام حسين من غزوه للكويت سنة 1990 أدى إلى هزيمة كبرى للعراق ، حيث كان يظن صدام حسين أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدخل الحرب في مواجهة بلاده إن هي أقدمت على غزو الكويت . وقد خاب ظن صدام حسين ، إذ حدث العكس ، وكانت نتائج الحرب أن دمرت مقدرات العراق العسكرية والاقتصادية وبنيتها التحتية ، وأصبحت دولة ضعيفة ، بعد أن كانت إحدى القوى الإقليمية الكبرى .

وعلى عكس ذلك ، فإن حسن تقدير الموقف وحسن التسيير من طرف القيادة السياسية ، من شأنه أن ينهض بالدولة ويساعد على بناء قوتها ، مثال ذلك رئيس الوزراء الماليزي "**ماهاتير محمد**" الذي حول بلاده – بفضل سياسته المبدعة – إلى أحد النمور الاقتصادية ، وذلك بعد أن لم يكن لها اسم يذكر ضمن الاقتصاديات الكبرى .[1]

رأى **أورجانسكي** أن العامل البشري أهم عوامل قوة الدولة على الإطلاق ، حيث توقع أن تصبح الصين بتعدادها السكاني الهائل ، القوة الأولى في العالم بحلول عقد الثمانينات [2]، وهذا ما لم يحدث إلى الآن . وهذا إن دل فإنما يدل على أن العامل البشري- رغم أهميته في بناء قوة الدولة –فإنه لا يمكن وحده أن يصنع في قوة الدولة شيئا ، وإنما يجب توافر عوامل أخرى .

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- أحمد وهبان:مرجع سابق.

المبحث الثالث :دور العاملين الاقتصادي والعسكري في بناء قوة الدولة .

يشكل العامل الاقتصادي ركيزة أساسية يجب أن تستند عليها الدولة في بناء قوتها . ويتحقق ذلك من خلال احتواء مساحتها الشاسعة على موارد طبيعية كما وكيفا ، مثل روسيا والصين .

والموارد الطبيعية هي كافة المواد الخام التي تدخل في تركيب الأرض ، سواء على سطحها ، كتوفر الأراضي الزراعية الخصبة التي تناسب زراعة بعض المحاصيل الحيوية بنجاح كالقمح والأرز والقطن والسكر والنخيل ، أو في باطنها ، كالبترول والفحم والغاز ، أو الثروة المعدنية كالذهب والحديد والماس .[1]

فوجود الخامات الطبيعية في الدولة ، سواء كانت زراعية أو تعدينية ، هو بمثابة حجر الأساس في بناء قوتها . فقد كان هدف الاستعمار الأوروبي آنذاك هو البحث عن مصادر طبيعية لتغذية الصناعة لديهم على اثر ازدهار الثورة الصناعية .

إن استخدام الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي من شأنه أن يوفر الأمن الغذائي للدولة ، وبالتالي الاستقرار والتطور إلى الأحسن .[2] فإنتاج الدولة لاحتياجاتها من المواد الغذائية ، خاصة الحبوب ، وتحقيقها الاكتفاء الذاتي من أهم متطلبات الأمن القومي للدولة ، كون هذا يجعل الدولة في منأى عن الضغوط الخارجية .

أيضا ، فإن غنى الدولة بموارد الطاقة له دور بارز كونها تولد القوى المسخرة للصناعة والزراعة ووسائل النقل بمختلف أنواعها ، ومعدات وأسلحة القتال . كما يعتمد عليها أيضا في كثير من الخدمات المنتجة،مثل توليد الطاقة الكهربائية وأعمال الري ، وفي الحياة اليومية للسكان كالتدفئة والخدمات الصحية .[3]

[1]- صبري فارس الهيتي:مرجع سابق،ص ص113-114.

[2]- قاسم الدويكات:مرجع سابق،ص195.

[3]- فاطمة مشعلة:القوة الإقتصادية في العالم.تاريخ النشر:07-04-2017،تاريخ الإطلاع:05-05-2020.

https://mawdoo3.com/القوة_الاقتصادية_في_العالم

ومن أمثلة موارد الطاقة وأهمها ، نجد النفط الذي يعتبر مصدرا رئيسيا لقوة الدولة ، كونه مورد استراتيجي هام ، ومطلب الدول الكبرى التي تريد السيطرة على منابعه. لذا كان لزاما توفر رأس المال لتغطية تكاليف إنتاجه وتسويقه .

حيث أن عدم توفر رأس المال لتغطية تكاليفه أدى إلى أن تضيع هذه الثروات هدرا ، أو تفتح أبواب الاستثمارات الأجنبية .[1]وهذا حال عديد الدول الأفريقية التي تتوفر على ما لا يعد من الثروات ، في حين يعاني أغلب سكانها من الجوع والفقر والمرض . حيث أن الشركات العاملة في التنقيب عن هذه الثروات واستخراجها ونقلها وتكريرها ، هي شركات تابعة للدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين . إضافة إلى الفحم الذي يعد مادة هامة في إدارة المصانع ، ويستخدم كوقود لقطارات السكك الحديدية وغيره من الاستخدامات الأخرى . وكذا الكوبلت الذي يشكل عنصرا حيويا في صنع المحركات النفاثة الحديثة.[2]

كما يوجد مصادر أخرى للطاقة ، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. إضافة إلى توفر المعادن التي تستعمل في الصناعات الثقيلة ، كالحديد والمنغنيز والكروم ، التي تعتمد عليها الدولة لتغطية احتياجاتها الصناعية.

وتظهر أهمية العامل الاقتصادي أيضا من خلال اعتماد الدولة على القطاع الصناعي ، الذي يعتبر العمود الفقري لقوة الدولة ، وتعتبر الدول الغربية نموذجا في اعتمادها على القطاع الصناعي ، الذي يشكل أعلى نسبة إيرادات في الدخل القومي .كما أن تسليح أي جيش كبير يتوقف على ما يتاح للدولة من موارد اقتصادية توجهها لهذا الغرض .[3]

ويلعب التطور التكنولوجي والتقدم العلمي دورا هاما في قدرة الدولة على تحويل الموارد الطبيعية إلى قوة إنتاجية ، يمكن تحويلها إلى قوة اقتصادية بكفاءة عالية ، من خلال زيادة الاستثمار في تحويل الاكتشافات إلى واقع تطبيقي .

---

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- عادل علي سليمان موسى العقيبي:مرجع سابق ص ص(42-44).

[3]- أحمد وهبان:مرجع سابق.

حيث يعتبر توفر التكنولوجيا أفضل الوسائل لاستغلال الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة ، والتي تسهم في بناء اقتصادها ، وبالتالي زيادة القوة العسكرية التي ما تزال ضرورية لتحقيق أمن الدولة . على أنه يجب أن يوازيها اقتصاد قوي وحيوي يعتمد على كل ما توفر من موارد اقتصادية .

في حين يعتمد العامل العسكري على مجموعة من المقاييس :على حجم الجيش أو تعداد الجيش الأساسي والاحتياطي ، وحجم المعدات العسكرية في القوات المختلفة ، البرية والبحرية والجوية ، مع التركيز على العقيدة العسكرية . ويضاف إليه حجم الإنفاق العسكري للدولة على القوات العسكرية من الدخل القومي .

وعدد أفراد الجيش لا يعبر عن القوة ، بل نوعية الأفراد المقاتلين ، ودرجة تعليمهم ، ومدى تحكمهم في التكنولوجيا ، ومدى روح الولاء للدولة .[1]حيث يضاف إلى عدد الجيش ، درجة الاستعداد العسكري الذي يعتبر المظهر الرئيسي لقوة الدولة. ويرتبط الاستعداد العسكري بدرجة التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة وفي استخدامها ، وفي القدرة على جمع المعلومات والتخطيط الإستراتيجي ، ومدى كفاءة القيادة المسئولة على عملية التخطيط . يضاف إليه ، مدى جاهزية الجيش وقدرته على حشد طاقات الدولة وإمكانياتها بالسرعة الواجبة وقت الأزمات .

يعد العامل العسكري مقياسا لقياس قوة الدولة ، فهو مؤشر يعتمد عليه الكثير من الباحثين في هذا المجال . مثال ذلك ما اعتمده **راي كلاين** في قياس القوة العسكرية التقليدية ، حيث أدخل نوعين للقياس : تقديرات مقاسة تقوم على القوة البشرية العسكرية ، ومستوى التدريب ، والأسلحة ومعدات القتال الرئيسية ، وحجم الإنفاق العسكري ، ومدى توفر الاحتياطات الإستراتيجية ، ومدى الاكتفاء

[1]- عناصر قوة الدولة ومقاييسها.تاريخ الإطلاع:11-02-2020.

www.nafham.com/l/53483?ref=yt.

الذاتي في تصنيع وإنتاج الأسلحة والمعدات الحربية . وتقديرات غير مقاسة كالروح المعنوية وكفاءة ونوعية القيادة العسكرية ،ومدى توافق الإستراتيجية العليا للدولة مع الإستراتيجية العسكرية.[1]

وتظهر أهمية هذا العامل ، من خلال حجم القوة البشرية العسكرية في القوات المسلحة ، سواء الأساسية أو الاحتياطية .وكذا في مدى التوازن في أعداد الأسلحة ومعدات القتال الرئيسية براالدبابات)، بحرا (سفن وغواصات) ، جوا (طائرات ومروحيات) .

ويظهر ذلك أيضا ، من خلال ما تنفقه الدولة على جيشها من دخلها القومي ، فقد بلغت نسبة الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية مثلا ما يتجاوز 600 مليار دولار سنة 2015 . إضافة إلى حجم المعونات العسكرية . يضاف إلى ذلك أيضا ، الروح المعنوية للجنود المقاتلين ، ومدى الولاء للدولة ، فقد كان انخفاض الروح المعنوية للجيش الفرنسي في بداية الحرب العالمية الثانية ، سببا في انهزامه أمام الجيش الألماني الذي كانت الروح المعنوية له . المستمدة من سمو الجنس الآري لدى الألمان في أوجها.[2]

يرى الأستاذ **هايل عبد المولى طشطوش** أن الاقتصاد هو أساس القوة ، وبدون قوة اقتصادية لن يكون هناك قوة سياسية تحتل الدولة بفضلها مكانة مرموقة في المجتمع الدولي .

كما أن القوة الاقتصادية هي أساس للقوة العسكرية أيضا ، كون متطلبات القوة العسكرية تحتاج إلى ميزانية ضخمة لا تتوفر عند كل الدول ، وأصبح العامل الاقتصادي اليوم هو أساس التفريق بين الدول المتقدمة وغيرها .[3]

---

[1]- كمال الأسطل:الحساب السياسي وكيفية حساب القوة القومية للدولة.تاريخ النشر:12-03-2014،تاريخ الإطلاع:27-01-2020.

http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=270

[2]- أحمد وهبان:مرجع سابق.

[3]-هايل عبد المولى طشطوش:العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة.تاريخ النشر:21-08-2011،تاريخ الإطلاع:04-07-2020
http://www.odabasham.net/مقالة/34854-العناصر-الجديدة-لقياس-قوة-الدولة-المعاصرة

ويقول **سميث شابيرو** " أن منطق العلاقات الدولية هو منطق مستمر من المقدرات الاقتصادية ، وذلك على اعتبار أن الاقتصاد هو المنتج للقوة . لأن القوة الاقتصادية هي من تجعل حركة الدولة أكثر تأثيرا ، وأكثر قابلية للتطور على مستوى القوة " .

مثال ذلك الصين التي كان اهتمامها منصبا على الوضع الاقتصادي والسياسي ، ولكن ببلوغ الاقتصاد الصيني مراحل ضخمة وضعته في مصاف الدول الكبرى ، توجهت الصين إلى بناء ترسانتها العسكرية . حيث بلغ إنفاق الصين على الدفاع سنة 2015 ما يقارب 233 % متجاوزة بذلك ميزانية الدفاع لأثني عشرة (12) دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادي .[1]

لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال الدور البارز الذي يؤديه المتغير الاقتصادي في بناء قوة الدولة ، حيث نجد أن معظم الدول المتقدمة والمتطورة اقتصاديا تملك قوة عسكرية هائلة . إذ أن الحديث عن التطور الاقتصادي يستلزم وجود قوة عسكرية حارسة لهذا الاقتصاد ، كما أن وجود اقتصاد قوي كفيل ببناء قوة سياسية وعسكرية كبيرة.[2]

في المقابل ، فإن توافر الثروات الطبيعية قد يؤدي إلى تبني اقتصاد ريعي ، لأن توفر الموارد الطبيعية لا يعني بالضرورة قوة الدولة اقتصاديا . حيث هناك عديد الدول تتوفر على موارد طبيعية هائلة ، لكنها لم تتمكن من بناء قوتها واللحاق بركب الدول القوية في العالم .

كما تجدر الإشارة إلى أن وجود الاكتفاء الذاتي في جميع الموارد عند دولة معينة مسألة شبه مستحيلة، فالولايات المتحدة الأمريكية – القوة العظمى في العالم – على سبيل المثال ، لا تعيش في اكتفاء ذاتي من ناحية الموارد رغم تنوعها ، حيث نجدها ما تزال في حاجة إلى نفط الشرق الأوسط .

[1]–مروان ماكنماركار:الصين والطاقة.تاريخ الإطلاع:04-07-2020.

http://www.arabic-military.com/t17148-topic.

[2]–عمر سعداوي:البناءات الإبستمولوجية والأنطولوجية للمقاربات الاقتصادية للأمن.مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية،العدد2،ماي 2015،ص21.

خلاصة الفصل الأول :

تتعدد عوامل قوة الدولة وتتنوع لتشكل في مجموعها أساسا لقوة الدولة وتأثيرها على المستوى الإقليمي وحتى الدولي . ويعد موقع الدولة الجغرافي من بين العوامل التي لها تأثير كبير على مستوى مشاركتها في المجتمع الدولي كما ينعكس على قوتها التي تحاول أن تؤثر بها في موافق وسياسات الدول الأخرى .

ويعتبر العامل البشري أيضا من المكونات الرئيسية لتطوير قوة الدولة حيث هناك علاقة وثيقة بين حجم السكان المناسب وقوة الدول ،شريطة أن يتميز هؤلاء السكان بالتجانس العرقي والديني ، ويمتلكون قدرا معينا من التقدم العلمي والتكنولوجي . فممالا شك فيهأن العامل البشري من العوامل المهمة المؤثرة على قوة الدولة ،إضافة إلى كفاءة النظام السياسي والقدرة التنظيمية .

ولما تتوفر عليه الدولة من موارد طبيعية أيضا أهمية كبرى في بناء قوة الدولة ، فالمعادن على سبيل المثال تلعب دورا في بناء قوة عسكرية . فالحديد يدخل في صناعة الأسلحة و الألمنيوم في صناعة الطائرات ، والنفط كقوة محركة لبعض هذه الأسلحة ، وجالب للعملة من خلال التصدير .

إضافة إلى ذلك ، فان التطور العلمي والتقني عنصر مهم أيضا في تحديد مستقبل قوة الدولة ، وماله من فاعلية في الصناعة والاتصالات والمجال العسكري الذي يعتبر أحد المؤشرات الأساسية لقوة الدولة. فالدول تسعى إلى تعزيز تأثيرها في السياسة الدولية من خلال إظهار قدراتها العسكرية .

وهكذا فان مقومات بناء قوة الدولة تتنوع مابين العامل الجغرافي والعامل البشري والعاملين الاقتصادي والعسكري . وإن هذه العوامل تكمل إحداها الأخرى في تحقيق قوة الدولة ، وتكون بغير جدوى ما لم تستطع الدولة ترجمتها وتوظيفها بالشكل الصحيح والمناسب من خلال استراتجيات معينة . فضلا عن وجود عنصر القيادة المهم في إدارة جميع هذه المحاور، والقدرة على التعامل معها وربطها مع بعضها البعض بالشكل الذي يساعد الدولة على بناء قوتها وتحقيق أهدافها ومصالحها وتبوء مكانة متميزة في المجتمع الدولي .

الفصل الثاني

الموارد (المقومات) الجغرافية المتاحة للجزائر في بناء قوتها

الفصل الثاني :الموارد (المقومات)الجغرافية المتاحة للجزائر في بناء قوتها.

من المؤكد أن لكل إقليم أهمية في إطار الجغرافيا السياسية ، وهذا ما ينطبق على الجزائر ، وما تمتلكه من موارد جغرافية وقدرات متكاملة وخصائص متنوعة ومكونات اقتصادية وعسكرية تجعل منها قوة إقليمية حاسمة إذا ما تم استغلالها والاستفادة منها لصالح الإنسان الجزائري .

تتوفر الجزائر على موقع استراتيجي هام مطل على البحر الأبيض المتوسط ، ومساحة شاسعة أكسبتها مظاهر طبيعية متنوعة وخلابة ، ومناخ متنوع وثروات سطحية وباطنية مختلفة .

أكسبتها شساعة المساحة أيضا كثافة سكانية عالية يتباين توزيعها ، وتتنوع نشاطاتها الاقتصادية .

وفيما يلي عرض لأهم الموارد الجغرافية المتاحة لدى الجزائر ، والتي هي بمثابة مقومات القوة لديها .

المبحث الأول :المقومات الطبيعية المتاحة للجزائر.

يعد الموقع من أكثر الخصائص الجغرافية التي تؤثر في شخصية الدولة ، وتحديد وزنها السياسي . فموقع الدولة هو الذي يضعها في قلب حركة الأحداث السياسية والتاريخية ، وهو أيضا الذي يهمش وجودها دوليا في أحيان أخرى .

تتعدد المقومات الطبيعية للجزائر من موقع ومساحة ومناخ كفيلة من أن تجعل منها قوة مؤثرة إقليميا . تقع الجزائر شمال غرب القارة الأفريقية ، بين خطي طول **09 درجة** غرب خط غرينيتش ، و**12 درجة** شرقه ، وبين دائرتي عرض **19 درجة** جنوبا ، و**37 درجة** شمالا . هذا ما يجعلها تمتد من العروض الحارة إلى المعتدلة الذي يؤدي إلى تنوع المناخ بها .[1]كما أنها تحتل موقعا استراتيجيا هاما بتوسطها القارات الأربع : أفريقيا ،أوروبا،آسيا وأمريكا. فهي بمثابة نقطة تقاطع والتقاء بين الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) في اتجاه الشرق ، وبين الشمال (فرنسا) ، ودول الساحل الأفريقي في اتجاه الجنوب .[2]إذ تبلغ المسافة من الجزائر إلى واشنطن **6778 كلم** ، ومن الجزائر إلى بيكين **9102 كلم** ، ومن الجزائر إلى رواندا عاصمة أنغولا **5185 كلم** ، ومن الجزائر إلى باريس **1338 كلم** ومدريد **706 كلم** .

وتعد الجزائر أيضا حلقة وصل بين الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر الأبيض المتوسط شمالا ، إلى عمق القارة الأفريقية جنوبا . كما تتوفر على واجهة بحرية بمسافة **1600 كلم** من القالة على الحدود التونسية شرقا ، إلى الغزوات على الحدود المغربية غربا على البحر الأبيض المتوسط على شكل خط متعرج تتخلله مجموعة من الرؤوس والخلجان ، الذي يعتبر ممرا أساسيا للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق،مما يعطيها هامشا معتبرا للمساهمة في التجارة الدولية .[3]

[1]– محمد العربي ولد خليفة:إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية .الدبلوماسية الجزائرية من1830 إلى 1962.الجزائر:وزارة المجاهدين،ط2، 2007،ص28.

[2]–صالح سعود:الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن.الجزائر:طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع،2009، ص89.

[3]– محمد العربي ولد خليفة:المرجع السابق،ص29.

يحد الجزائر شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وجنوبا موريتانيا ، مالي والنيجر ويحدها شرقا تونس وليبيا وغربا المملكة المغربية والصحراء الغربية .ويبلغ طول الحدود البرية للجزائر **6609 كلم** تتوزع كما يلي: تونس **965 كلم**، ليبيا **982 كلم** ، النيجر **956 كلم** ، مالي **1376 كلم** ، موريتانيا **463 كلم** ، الصحراء الغربية **266 كلم** ، والمغرب **1601 كلم** .

وتعتبر الجزائر أكبر بلدان القارة الأفريقية والمغرب العربي بعد انقسام السودان . حيث تحتل نسبة **08 %**من مساحة أفريقيا ، و**39,15 %** من مساحة المغرب العربي ، وهي الدولة التي ترتبط بحدود جغرافية مع كل بلدانه ، و**53 %** من مساحة الدول الأوروبية المطلة على المتوسط . وتحتل المرتبة العاشرة عالميا بمساحة تقدر بـ : **2,381,741 كلم2**. وللجزائر امتداد كبير بين الشرق والغرب ، والشمال والجنوب .

فمن الشمال إلى الجنوب ، تمتد على مسافة **1840كلم**، ومن تندوف إلى الشرق في خط مستقيم (الحدود) على مسافة **1820 كلم** ، وتمتد من أقصى الشمال الغربي إلى الجنوب (عين قزام) على مسافة **1883 كلم**.

إن اتساع المساحة الجغرافية للجزائر أكسبها عمقا استراتيجيا هاما ، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من احتلال كل تراب الجزائر واضطروا للتحصن في السواحل . ورغم تطور الأسلحة في القرن الماضي ، إلا أنه تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي ثمانية عشرة عاما.[1] ويظهر العمق الإستراتيجي للجزائر أيضا فيما تمثله الصحراء الجزائرية من مساحة شاسعة تبلغ 02 مليون كلم2، وموقعها ضمن الفضاء الأفريقي الذي أكسبها تحكما في العبور الجوي والبري إليها .[2] (**انظر ملحق03**).

[1]- سليم العايب:الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي.مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة،2010-2011،ص 25.

[2]- صالح سعود:مرجع سابق،ص90.

وتلعب التضاريس الجغرافية للدولة دورا مؤثرا في مركزها الدولي ، وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها . فمن الصعب السيطرة على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة ، حيث كان أحد أهم أسباب عدم قدرة الدولة العثمانية على فرض سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر ، هو تضاريس فارس الوعرة التي شكلت ملاذا طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية.[1] وهذا ما يمكن الحديث عنه فيما يخص خصائص التضاريس في الجزائر. حيث يمكن تقسيم أرض الجزائر إلى إقليمين : شمالي وجنوبي .

يتربع إقليم الشمال على مساحة **38171 كلم2** ،أي بنسبة **16 %** من المساحة الكلية للجزائر . ويتكون هذا الإقليم من :

- سلسلتان جبليتان هما : سلسلة الأطلس التلي الذي يمتد على الشريط الساحلي ، عرضه من 70 إلى 150 كلم ، جباله التوائية حديثة التكوين منها : جبال ساحلية تتركز في الغرب كجبال الونشريس (1985م) ، وجبال داخلية كجبال تلمسان (1843 م) ، وأخرى شرقية وهي الأكثر ارتفاعا كجبال جرجرة .

  وتتخلل هذه الجبال سهول وأحواض داخلية كسيدي بلعباس ، الشلف ، ومعسكر .

  وسلسلة الأطلس الصحراوي التي هي عبارة عن كتل مترابطة وموازية لسلسلة الأطلس التلي ، تمتد من جبال النمامشة إلى الغرب . منها : جبال الأوراس ، جبال القصور(2320م) ، جبال العمور(1930م) ، جبال أولاد نايل(1600م) .

- الهضاب العليا : وتنقسم إلى هضاب شرقية تمتد إلى الشرق من جبال الحضنة ، بين سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي على ارتفاع 800 م . وهضاب غربية تمتد من الحضنة إلى الحدود المغربية ، ويبلغ ارتفاعها من 66 إلى 100 م . تنتشر بها الشطوط ، وهي مالحة بسبب ارتفاع درجات الحرارة والتبخر والترسب .[2]

[1]- سليم السيد:تحليل السياسة الخارجية.بيروت:دار الجيل،2001،ص145.

[2]- خالد كواش:مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر.مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا،العدد1، 2013،ص217.

- إضافة إلى وجود نوعان من السهول : سهول ساحلية كسهل عنابة ،بجاية،متيجة ،ووهران . وسهول داخلية على شكل أحواض ارتفاعها 500 م ، تنحصر داخل الأطلس التلي ، منها سهل تلمسان ومعسكر .وتغطي الغابات المتمركزة في الشمال 04 مليون هكتار .
- ويسود الإقليم نوعان من المناخ : – مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18 درجة مئوية ، وذلك من شهر أفريل إلى شهر أكتوبر. وتبلغ الحرارة أقصاها خلال شهري جويلية وأوت ، حيث يمكن أن تصل إلى 30 درجة مئوية . وعموما فإن مناخ المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة .

ولا توجد أنهار دائمة الجريان في هذه المنطقة وإنما وديان ، كوادي الشلف الذي يعتبر أطولها (790 كلم) ، ويصل تدفق مياهه إلى 1900 م3/ثا ، ووادي مزفران ، ووادي مجردة . تمتد من الأطلس الصحراوي إلى البحر الأبيض المتوسط ، تمتلئ بالماء شتاءا ، ثم تنضب لتتحول إلى مراع خصبة أو تصبح أحواضا مغلقة .

–المناخ القاري : يسود منطقة الهضاب العليا ، ويتميز بفصل بارد طويل ورطب أحيانا ، ويمتد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي حيث تسجل درجات حرارة منخفضة جدا وأحيانا منعدمة ، وأحيان أخرى تحت الصفر في بعض المناطق ، فيما تتميز الأشهر الأخرى بالحرارة والجفاف ، حيث تتجاوز درجة الحرارة 30 درجة مئوية .

وتقدر كمية الأمطار في هذه المنطقة من 400 إلى 600 ملم سنويا ، لتزداد شمال شرق البلاد بمعدل 1000 ملم سنويا في بعض الأحيان .

ويتوقف تنوع النباتات على كمية الأمطار ، ففي المرتفعات الساحلية نجد غابات الصنوبر البحري وأشجار البلوط والفلين ، كما توجد على تخوم الهضاب العليا ، وفي المرتفعات التي يزيد ارتفاعها عن 1300 م غابات الأرز الكثيفة ، وأشجار الحلفاء في المناطق السهبية قليلة الأمطار.[1]

[1] – نفس المرجع السابق،ص218.

وتقدر مساحة الجنوب بحوالي **02 مليون كلم2** أي بنسبة **84 %**من المساحة الإجمالية للجزائر . وهي صحراء من أكبر الصحاري في العالم ، واسعة وكثيرة الواحات كواحة وادي ريغ ، واحة أنقوسة وحاسي مسعود بورقلة .

يميز الصحراء الجزائرية وجود عدة هضاب صخرية على غرار هضبة تادمايت ، وسهول حجرية تتخللها منطقتان رمليتان هما : العرق الشرقي الكبير والعرق الغربي الكبير ، إضافة إلى عرق الشاش . ويتراوح ارتفاع هذه الكثبان بين 200 و500 م . أما السهول الصخرية ، فمثل سهل تنزيفت الذي يمتد غرب مدينة عين صالح . كما توجد الجبال التي تغطي الركن الجنوبي الشرقي من الجزائر ، والتي بها قمة تاهات الذي يبلغ ارتفاعها 2918 م.[1]

وعموما ، فإن الصحراء الجزائرية تتميز بثلاث خصائص رئيسية هي :

- النسيج الواسع للهضاب الأرضية التي تسمى الحمادة .
- ثلاثة أحواض كبرى محاطة بالكثبان الرملية : العرق الشرقي ، العرق الغربي ، وعرق الشاش .
- طبيعة الهقار الجبارة التي توجد بها أعلى قمة في الجزائر ، وهي قمة تاهات .

ويمكن تقسيم الصحراء الجزائرية إلى صحراء الشمال الجنوب الغربي بسلاسل الأطلس المتموجة ، وصحراء الجنوب الشرقي بدرع الهقار والطاسيلي المشهور برسومه الجدارية ونحوته الصخرية .[2]

ويسود الصحراء الجزائرية المناخ الصحراوي الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل ، يمتد من شهر ماي إلى شهر سبتمبر ، بدرجات حرارة تصل إلى 50 درجة مئوية ، فيما تتميز بمناخ متوسط الحرارة بقية السنة . وهو مناخ شديد البرودة شتاءا شديد الحرارة صيفا .

تقل الوديان في هذه المنطقة ، ماعدا الموجودة على ضفاف العرق الشرقي والعرق الغربي ، في حين هناك وديان تصدر من الهقار ومن هضبة تادمايت كوادي ميزاب بغرداية ، ووادي تبلبالة ووادي ريغ .

[1]- خصائص الموقع الجغرافي للجزائر.تاريخ الإطلاع:14-07-2020.

https://www.marefa.org/index.php?title

[2]- خالد كواش،المرجع السابق،ص219.

أما الواحات فتتزود من المياه الجوفية الوفيرة التي تسمى بطبقات المياه الألبينية . وحسب التقديرات ، فهي أكبر احتياطي للمياه العذبة في العالم ، مدفونة تحت كل رمال الصحراء . كما أن السبخات وأراضي الشط تخلق مناخا محليا كشط ملغيغ .

تعيش في الصحراء الحيوانات التي تتحمل العطش ، كالجمال ،الغزلان،الضباع ، القط البري ، الفنك ، وبعض الحشرات السامة كالعقارب والأفاعي .[1]

يمكن القول أيضا أن الجزائر تتربع على خمسة وعشرين مليون وسبعمائة ألف هكتار من الغابات ، ويجري استصلاح المزيد من الأراضي والقيام بعمليات تشجير واسعة كل سنة ، حيث يتوقع أن تصل مساحة الغابات إلى ثلاثين مليون هكتار العام 2030 .

وتتوفر الجزائر أيضا على مجموعة من الحظائر الوطنية والمحميات تتوزع على كافة أرجائها ، نذكر منها مثالا لا حصرا الحظيرة الوطنية للقالة التي تقع شمال شرق الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط ، وتضم ثلاث شواطئ وثلاث محميات تحتوي على حوالي خمسين نوعا من الطيور ، حظيرة جرجرة التي تتربع على ثمانية عشر ألفا وخمسمائة هكتار ، وتقع في قلب الأطلس التلي ، الحظيرة الوطنية للهقار التي أنشأت عام 1987 ، والمعترف بها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو ، حديقة التجارب الحامة الموجودة في قلب العاصمة التي تعتبر متحفا طبيعيا والتي تضم 2500 نوع من النباتات وأشجار النخيل، وتتربع على مساحة 32 هكتار .[2]

يوجد في الجزائر أيضا عدد كبير من المنابع الحرارية بالمستوى العالمي ، حيث تزخر بعديد الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية من شأنها أن تبني سياحة حموية قوية مثل ذلك : حمام الصالحين بسطيف، حمام قرقور بسطيف ، حمام بوحنيفية بمعسكر .

[1]- نفس المرجع السابق،ص220.

[2]- ميلود شعلال،راتول محمد:تنشيط السياحة الداخلية كمؤشر لرفع التنافسية السياحية بالجزائر.مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية،المجلد8،العدد3، 2019،ص176-177.

تتوفر الجزائر كذلك على عدة آثار تاريخية كالآثار الرومانية بجميلة وشرشال ، والآثار الإسلامية في كل من قسنطينة والجزائر العاصمة ، والنقوش الأثرية بالتاسيلي في الجنوب .[1]

مما تقدم ، يظهر جليا الأهمية الجغرافية والتنوع الذي تزخر به الجزائر من موقع استراتيجي هام ، ومساحة شاسعة أدت إلى تنوع المناخ وبالتالي تنوع المقومات الطبيعية وكذا وفرتها ، إضافة إلى الطبيعة التضاريسية المتنوعة من جبال وسهول وهضاب تمتد من الشرق إلى الغرب ، والتي لعبت دورا هاما على مر التاريخ ، ولعل أبرزه ما قامت به الجبال من دور في حماية الثوار إبان حرب التحرير .

[1]- خالد كواش،مرجع سابق،ص221.

المبحث الثاني : المقومات البشرية المتاحة للجزائر في بناء قوتها.

يقصد بالسكان مجموعة البشر الذين يعيشون على الكرة الأرضية . ويختلف عدد السكان وتركيبهم وتوزيعهم من دولة إلى أخرى بسبب العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر في ذلك . وتعتبر الجزائر من أهم الدول العربية من ناحية عدد السكان وتنوعهم .

لقد بلغ عدد سكان الجزائر بعد الاستقلال ، وجلاء ما يقارب مليون مستعمر أوروبي عام 1962 نحو تسعة ملايين نسمة . ومنذ ذلك الوقت استمر متوسط معدل النمو السكاني السنوي في الارتفاع (03 %) حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ، لينخفض إلى ما دون 02 % منتصف التسعينات ، حيث أدى تحسين المرافق الطبية والاجتماعية إلى تراجع معدل الوفيات كثيرا ، فيما بقي معدل المواليد مرتفعا .ثم تراجع معدل المواليد ليصل إلى مادون 1,2 % مع حلول سنة 2010 ، وظهر ما يسمى بالأسر الصغيرة نتيجة تحسن مستويات التعليم عند المرأة الجزائرية ، وكذا سياسة الدولة المنتهجة في الحد من النسل (وسائل منع الحمل) حيث وصل عدد سكان الجزائر هذا العام 36,6 مليون نسمة .[1]

وقد بلغ سكان الجزائر 39,963,000 نسمة سنة 2015 ، يتوزعون على 20,235,000 ذكر ، و19,728,000 أنثى ، حيث سجل هذا العام ولادة 104 ذكور لكل 100 أنثى . فيما زادت نسبة الإنجاب لترتفع من ثلاثة أطفال لكل امرأة سنة 2014 ، إلى 3,1 أطفال سنة 2015.وبلغ سكان الجزائر 40,400,000 نسمة تقريبا سنة 2016 ، حيث سجل هذا العام ارتفاعا في عدد المواليد تجاوز مليون مولود .وقدر عدد سكان الجزائر حتى جانفي 2019 بـ 43,8 مليون نسمة.ووفق توقعات الديوان الوطني للإحصائيات ، سيستمر عدد السكان في الزيادة ليصل إلى 51,3 مليون نسمة سنة 2030 ، و57,6 سنة 2040 .[2]

[1] – السكان في الجزائر،تاريخ الإطلاع:20-07-2020.
https://fanack.com/ar/algeria/population/?gclid=EAIaIQobChMIheSJq7ff7AIVWp3VCh3NBQvHEAAYASAAEgLjN_D_BwE

[2] – عمر والي:السياسة الوطنية للسكان في الجزائر.تاريخ الإطلاع:18-07-2020.
http://www.apn.dz/ar/images/actualite_speciale_2/jp-03-03-2020/ouali-omar.pdf

وما تزال الجزائر تتميز بنسبة شباب دون العشرين مرتفعة نوعا ما تقدر بـ 37,4 % ، فيما تمثل نسبة 52,8 % السكان الذين يتراوح سنهم بين عشرين سنة وتسعة وخمسين سنة (أي من هم في سن النشاط الاقتصادي).

كما يلاحظ أن فئة المسنين أيضا في تزايد مستمر ، إذ انتقلت نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ستين سنة فما فوق من 6,6 %عام 1988 إلى 9,3 % حاليا ، ويتوقع أن تصل إلى 13,1 % عام 2030 ، و17,5 % بحلول سنة 2040 .

مع هذا ، فإن المجتمع الجزائري يعد من المجتمعات الشابة ، حيث بلغ عدد الشباب أكثر من عشرة ملايين نسمة خلال سنة 2018 ، (أي ما يعادل سكان الجزائر سنوات الستينات) مع فارق طفيف بين عدد الذكور والإناث . وينطبق هذا أيضا على عدد السكان الذكور الذي بلغ 21,1 مليون نسمة حتى جانفي 2017 ، مقابل 20,59 مليون نسمة من السكان الإناث من إجمالي 41,72 مليون نسمة.[1] مما يدل على أن المجتمع الجزائري هو مجتمع ذكوري .

وبالحديث عن نسبة الشباب المتعلم في الجزائر ، فقد صرح وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق **الطاهر حجار** عن التحاق **02 مليون** طالب بالجامعات الجزائرية للسنة الجامعية 2018-2019 ، وهو عدد مرشح للارتفاع ليصل إلى **3,5 مليون** طالب جامعي سنة 2030 .

وعرض الوزير – خلال مشاركته في أشغال الندوة الدولية حول التعليم العالي – حصيلة هذا القطاع في الجزائر مشيرا إلى أنه تم التوصل إلى فتح 106 مؤسسة جامعية سنة 2018 والتحاق 1,730,000 طالب سنة 2019 ، مبرزا ارتفاع عدد الإناث مقارنة بعدد الذكور في الجامعات ، حيث بلغت نسبتهن سنة 2017 ما يقارب 62,5 %من عدد الطلبة المسجلين ، و65,6 % من حاملي الشهادات ، و 52,5 % نسبة الفتيات في إطار الدراسات التحضيرية لشهادة الدكتوراه .[2]

[1]- خالد صديق خوجة،يحي لعمارة محامد:تطور فئة الشباب في الجزائر(1966-2018).مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد06،العدد01، 2020،ص78.

[2]- https://www.echoroukonline.com/شباب-الجزائر-لا-يتجاوز-30-بالمئة-والبطا/

وفي تصريح لرئيس الجمهورية **عبد المجيد تبون** "....أن الجامعة الجزائرية تؤهل كل عام ما يقارب مائتي ألف طالب جامعي لميدان العمل مما يقارب 110 جامعة ومركز جامعي .[1]وهذا إنما يدل على توفر الطاقة الإنتاجية المؤهلة لميدان العمل لبناء قوة اقتصادية هائلة إذا ما توفرت الظروف المساعدة على ذلك .

وعن التركيبة السكانية في الجزائر ، فإن سكان الجزائر متجانسين عرقيا ودينيا نوعا ما . حيث تتفق أغلب الروايات أن أصل سكان الجزائر هم أمازيغ أو بربر . وأصل الأمازيغ غير معروف بالتحديد ، وذلك لقلة ما كتب عنهم وحفظ .

ويرجع بعض العلماء أصل الأمازيغ إلى أوروبا حيث لهم صلة بالوندال الذين استوطنوا شمال أفريقيا ، فيما يرجع البعض الآخر أصلهم إلى أصول عربية ، حيث نزحوا إلى شمال أفريقيا بسبب الظروف المناخية. أما ابن خلدون فيرجع أصل الأمازيغ إلى الكنعانيين من ولد كنعان بن حام بن نوح عليه السلام. وفي ذلك ينفي ابن خلدون أن يكون الأمازيغ عربا .

وهذا ما اتفق عليه أيضا بعض المؤرخين . ومن قبائلهم : مصمودة ، لواتة ، كتامة ، هوارة ، صنهاجة ، وزناتة . وما تزال روافد ألسنهم وثقافتهم منتشرة في عدة مناطق من الجزائر(القبائلية ، الميزابية، الترقية ، الشاوية ، الشلحية) .

بدأت لغات الأمازيغ تنتشر في شمال أفريقيا منذ 2000 ق.م ، حتى أصبح معظم ساكني هذه المنطقة يتحدثون الأمازيغية .

انتشر الأمازيغ على شكل قبائل ، وشكلوا عددا من الممالك البربرية تحت الدولة القرطاجية والرومانية ، من أبرزها مملكة نوميديا التي كانت تحت الحكم الروماني في القرن 02 م . كما ظهرت قبائل أخرى بعد احتلال الوندال عام 429م ، والاحتلال البيزنطي عام 533 م وكانت تابعة لها . ثم بدأت الفتوحات الإسلامية من قبل الدولة الأموية تتجه نحو المغرب العربي في القرن 08 م بهدف إسقاط الدولة البيزنطية المتحالفة مع البربر في المغرب العربي ، وكانت هذه بداية انتشار الإسلام في المغرب العربي

[1]– لقاء مباشر مع رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون".قناة النهار، بتاريخ:19-07-2020 ، الساعة : 21:00 .

، وهكذا دخل الأمازيغ الإسلام ، وتعلموا اللغة العربية[1] ، وهذا ما ذهب إليه الدكتور **زهير احدادن**• في إحدى حواراته ، حيث أكد أن سكان الجزائر "أمازيغ عربهم الإسلام ".[2]

ويشكل الأمازيغ في الجزائر حوالي 30 إلى 40% من السكان ، ويمكن تقسيمهم إلى :

- بربر القبائل : ويقطنون الجبال ، مما على ابقاء الثقافة البربرية بينهم لصعوبة اختراق الجبال من قبل الغزاة على مر التاريخ. ويحترفون زراعة الفاكهة والتجارة . وقد هاجر عدد كبير منهم إلى المدن الجزائرية الرئيسية أهمها الجزائر العاصمة . وكانوا أول من تأثر بالثقافة الفرنسية ، وأكثر من هاجر إلى فرنسا بحثا عن فرصالعمل ، بسبب جهود الفرنسيين في جعلهم فرنسيين ، وتشجيعهم على الهجرة قصد التفريق بينهم وبين العرب . ويعتبر دورهم في الجزائر المعاصرة مهما كونهم أكبر جماعات البربر (مليونان وربع مليون) .
- بربر الشاوية : هي ثاني أكبر مجموعة بربرية في حدود مليون وربع مليون ، ويقطنون منطقة الأوراس ، ويتحدث معظمهم العربية ، ويستقرون في مدن : باتنة ،أم البواقي ، قسنطينة ، وخنشلة .
- بربر ميزاب : يقطنون المناطق الصحراوية ، ويعيشون في مجتمعات محلية شديدة التضامن ، وهم أقل جماعات البربر تأثرا بالثقافة الأجنبية في الجزائر ، ولا يزيد عددهم عن 150 ألف نسمة حسب إحصائيات سنة 2017 .

[1]– أمال مامون:أصل سكان الجزائر.تاريخ النشر:14-03-2019،تاريخ الإطلاع:15-07-2020.
https://mawdoo3.com/أصل_سكان_الجزائر

•الدكتور زهير إحدادن من مواليد 1929 بسيدي اعيش ببجاية ،خريج المدرسة الجزائرية وكلية الآداب بجامعة الجزائر ، وحاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية بجامعة السربون ، تكفل بعد الاستقلال بإدارة أول مدرسة في الصحافة بالجزائر باسم المدرسة الوطنية العليا للصحافة ، من مؤلفاته : أبحاث حول تاريخ الجزائر ، بجاية في عصر بهائها ، الصحيح في تاريخ المغرب والجزائر.

[2]– نصير بوعلي:الصحيح في تاريخ المغرب والجزائر.تاريخ الإطلاع:12-08-2020.
https://sites.google.com/site/valuemediadeterminismtheory/histoire-du-maghreb

- بربر الطوارق : يسكنون صحراء الآهقار وما جاورها في أقصى الجنوب الجزائري ، وهم محافظون على التنظيم القبلي الاجتماعي ولغتهم الأمازيغية رغم أن جميع رجالهم يتحدثون اللغة العربي .[1](**انظر ملحق رقم02**).
- العرب : دخل العرب الجزائر في القرن السابع ميلادي فاتحين وناشرين للإسلام ، وكان لهم الفضل في تعريب الجزائر وشمال أفريقيا ، ومن أهم هذه القبائل قبائل بنو هلال من أصول حجازية التي انتشرت في كامل تراب الجزائر . وما تزال الكثير من القبائل الجزائرية تحمل أسماءهم إلى الآن ، كقبيلة سيدي ماضي في الحضنة ، وأولاد عدي غرب مدينة قالمة والمسيلة . إضافة إلى قبائل بنو سليم المعروفين بقبائل الشعانبة في غرداية وورقلة في الجنوب الجزائري ، وقبيلة الأعشاش في باتنة وخنشلة .[2]

كما يقطن الجزائر أيضا جماعات من أصول أوروبية : فرنسية ، كورسيكيو اسبانية ، ومالطية . قدرت نسبتهم بأقل من 01 % من اجمالي عدد السكان سنة 2005 . وجماعات يهودية معظمهم ترك الجزائر بعد الاستقلال ، هاجر سبعون ألف يهودي منهم إلى فرنسا ، فيما هاجر مائة ألف إلى إسرائيلولم يبق منهم إلا مائة يهودي سنة 1998 .

وتتنوع الديانات في الجزائر بنسب متفاوتة ، إلا أن الأغلبية العظمى من الجزائريين تعتنق الدين الإسلامي ، حيث أن أغلب المسلمين في الجزائر هم سنة ، والمذهب المالكي هو المذهب الأساسي للإفتاء لدى الدولة . فيما ازداد انتشار المذهب الحنبلي في السنوات الأخيرة ، وهو المذهب الأساسي عند السلفيين .[3]

ويتبع المذهب الحنفي مجموعة من السكان ذات الأصول التركية في بعض المناطق بالعاصمة والبليدة .

[1]- ماذا تعرف عن الأقليات في الجزائر.تاريخ النشر:22-02-2017،تاريخ الإطلاع:19-07-2020.
https://www.sasapost.com/minorities-in-algeria

[2]-https://tribusalgeriennes.wordpress.com/2014/04/01/التركيبة-الإثنية-للمجتمع-الجزائري/

[3]- ديموغرافيا الجزائر.تاريخ الإطلاع:18-07-2020. https://www.marefa.org/ديموغرافيا_الجزائر

ويوجد أتباع للطرق الصوفية ، خاصة في المناطق الغربية والداخلية ، كالتيجانية ، القادرية ن الشاذلية ، والمهدية .ويتبع الإباضية بني ميزاب من الأمازيغ المنتشرين في شتى أنحاء البلاد ، وأساسا في ولاية غرداية شمال الصحراء .فيما انتشر المذهب الشيعي الإثني عشر في الجزائر ، خاصة بعد انتصار الثورة الإيرانية الإسلامية ، وظهور القنوات الشيعية ، وهجرة عدد كبير من الشيعة من العراق وسوريا ولبنان .

وتوجد أقلية مسيحية في الجزائر ، ومنهم الكاثوليك الذين أغلبيتهم من أصول أوروبية خاصة الفرنسيين ، والبروتستانت الذين أغلبهم من أصول جزائرية ، وأغلبهم حديثي الإتباع لهذه الديانة نظرا للتبشير الذي انتشر منذ التسعينات إلى الآن، ويتواجدون خاصة في منطقة القبائل .

ولم يبق في الجزائر إلا عدد قليل ممن يعتنقون اليهودية ، حيث تقول بعض المصادر أن عددهم يتراوح بين 700 و1000 يهودي ، ويسكن معظمهم مدينة بجاية .

وتواجدت الديانة البوذية في الجزائر بسبب العمالة الآسيوية في البلاد . فيما تواجد الإلحاد الذي ينادي بالدولة المدنية اللائكية ، ولأصحابه باع في أعلى سلطات الجيش والأعمال.[1]

مما تقدم ، يمكن القول أنه رغم الاختلاف بين المؤرخين حول تحديد دقيق للمجتمع الجزائري عرقيا ودينيا – خاصة ما اختلف عليه المؤرخون من التركيبة السكانية للجزائر – إلا أن هذا لن يمنع العنصر البشري الجزائري من أن يكون عامل بناء قوة للدولة ، خاصة وأن الغالبية العظمى من الجزائريين يتواصلون بلغة واحدة وهي اللغة العربية ، ويدينون دينا واحدا هو الإسلام ، وهو عامل مهم في تماسك المجتمع الجزائري . هذا ما أكد عليه أيضا العلامة **عبد الحميد بن باديس** في قوله :"**تكاد لا تخلص أمة من الأمم لعرق واحد ، وتكاد لا تكون أمة من الأمم لا تتكلم بلسان واحد ، فليس الذي يكون الأمة ويربط أجزاءها ويوحد شعورها ويوجهها إلى غايتها هو هبوطها من سلالة واحدة ، وإنما الذي يفعل ذلك هو تكلمها بلسان واحد . ولو وضعت أخوين شقيقين يتكلم كل واحد منهما بلسان ، وشاهدت ما بينهما من اختلاف نظر وتباعد تفكير . ثم وضعت شاميا وجزائريا**

[1] – نفس المرجع السابق.

مثلا ينطقان باللسان العربي ورأيت ما بينهما من اتحاد وتقارب في ذلك كله . لو فعلت هذا لأدركت بالمشاهدة الفرق العظيم بين الدم واللغة في توحيد الأمم ".

وقال أيضا :" **إن أبناء يعرب وأبناء مازيغ قد جمع بينهم الإسلام منذ بضع عشرة قرنا ، ثم دأبت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدة والرخاء ، وتؤلف بينهم في العسر واليسر ، وتوحدهم في السراء والضراء ، حتى كونت منهم منذ أحقاب بعيدة عنصرا مسلما جزائريا ، أمه الجزائر وأبوه الإسلام.....لم يفترقوا وهم الأقوياء ، فكيف يفترقون وغيرهم القوي . كلا والله**".

ويدعم رأي العلامة **عبد الحميد بن باديس** في أن التجانس من حيث اللغة والدين من شأنه أن يشكل عامل قوة للأمة وتماسكها أيضا الإمام **الغزالي** رحمه الله حيث قال :"....**وفي عصرنا هذا نلمح دولة تعد من أضخم دول الأرض ، إن لم تكن أسناها وأقواها وهي الولايات المتحدة الأمريكية . إنه في بوتقة هذه الدولة الناشئة من قرابة ثلاثة قرون فحسب ، نشأت جنسيات جديدة من أخلاط بشرية بعيدة الأنساب والدين واللغة ، ومع ذلك فهذه الجنسية الأمريكية الجديدة تفردت بخصائصها ووجهتها ، وأصبحت وطنا واحدا لشعب واحد . إن هذا لمثل صغير للعمل الضخم الهائل الذي صهر الإسلام به شتى الأجناس والألوان في دين واحد ولغة واحدة ".**[1]

وتعد الكثافة السكانية الإجمالية متدنية في الجزائر ، إذ تبلغ 17,24 شخصا في كلم2 . وتتركز الأغلبية العظمى من السكان في الشمال على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط بنسبة 90 % من السكان ، على مساحة تقدر بنسبة 12 % من مساحة الجزائر ، ويعيش 72,6 % من الجزائريين في المناطق الحضرية .وحسب تقديرات سنة 2018 ، فإن الجزائر العاصمة يقطنها حوالي 2,7 مليون نسمة ، تليها مدينة قسنطينة بـ 980 ألف نسمة ، ثم وهران بـ 881 ألف نسمة .[2]

[1]-https://tribusalgeriennes.wordpress.com/2014/04/01/التركيبة-الإثنية-للمجتمع-الجزائري/

[2]-www.cia.gov.the world factbook.central intelligence Agency.

هذا على خلاف الصحراء الجزائرية التي تقل فيها الكثافة السكانية ، حيث يعيش فيها 1,5 مليون شخص فقط . أي بنسبة 10 % من السكان ، على مساحة تقدر بنسبة 88 % من المساحة الإجمالية .

ويعزى التبعثر في توزيع السكان في الجزائر ، وتدني الكثافة العامة بها إلى عوامل طبيعية . حيث ترتفع الكثافة السكانية في الشمال نتيجة ملائمة المناخ ، ووفرة السهول الخصبة (كسهل متيجة) ، فيما تقل في الإقليم الأوسط بسبب قساوة ظروفه الطبيعية وقلة الأمطار والسهول الزراعية ، وتكاد تنعدم في الصحراء بسبب قساوة المناخ أيضا وقلة المرافق ، باستثناء الواحات التي تتوفر فيها شروط الحياة المختلفة (مياه، زراعة ، نشاط اقتصادي متنوع).

ويرتبط توزيع السكان في الجزائر أيضا بقطاع التشغيل ، فالموانئ التجارية والصيد البحري والأراضي الزراعية والمؤسسات الصناعية والمناجم وشبكة النقل والمواصلات تعد عامل جذب قوي للسكان ، إضافة إلى توفر الجامعات والمستشفيات الكبرى وتوفر شبكة المواصلات والمطارات .[1]

[1]- جويدة عميرة:إشكالية التوزيع السكاني في الجزائر.تاريخ الإطلاع:19-07-2020.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/15896

المبحث الثالث : المقومات الاقتصادية والعسكرية المتاحة لبناء قوة الجزائر .

يعتبر الاقتصاد في العصر الحالي العنصر الأكثر فعالية في التأثير في العلاقات الدولية ، ووسيلة في غاية الأهمية في بناء قوة الدولة وحجمها التأثيري . كما له دور في التأثير على أمن الدول واستقلال قراراتها ، كما أن فشل القوة الاقتصادية يؤدي إلى الفقر والتبعية ، وبالتالي إلى فشل القوة العسكرية الذي يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم في الموارد وصيانتها ، وفقدان الأمن الاجتماعي .[1]

ويتطلب بناء قوة اقتصادية توفر قدر معين من الموارد الطبيعية • . وتعد الجزائر من الدول الغنية بالموارد (الثروات) الطبيعية التي من شانها أن تجعل منها دولة قوية اقتصاديا . ويمكن تقسيم ما تتوفر عليه الجزائر من موارد طبيعية إلى قسمين :

- **الموارد المتجددة** : تتنوع كثيرا في الجزائر وتشمل :

- الماء : توجد في الجزائر ثروة مائية متجددة ، حيث تتساقط فيها الأمطار والثلوج ، وتبلغ قرابة 100 مليار متر مكعب كل عام ، ولا يستغل منها سوى 08 مليار متر مكعب . كما توجد عدة سدود مائية كسد بني هارون وسد الغرغار ، ووديان كوادي الشلف وسيبوس ومجردة . إضافة إلى ما تتوفر عليه الصحراء من مياه جوفية بكميات معتبرة كفيلة بتحقيق الاكتفاء من هذا المورد في المنطقة وخلق زراعة وفيرة ومتنوعة .
- الغطاء النباتي : تتوفر الجزائر على العديد من الغابات والنباتات الصحراوية والحشائش , وتعد الغابات من أكثر الأغطية النباتية كثافة ، حيث تبلغ مساحتها ما يقارب 04 ملايين هكتار ، تتركز في الشمال الجزائري ، وتحوي أشجار الصنوبر والبلوط والفلين والأرز والزيتون .
إضافة إلى توفر حشائش الأستبس التي تتميز بقصرها وقدرتها على النمو في المناطق شبه الجافة ، وكذا النباتات الصحراوية الشوكية ونباتات العلندة والدارين .[2]

---

[1]– عمر الحضرمي:الدول الصغيرة:القدرة والدور مقاربة نظرية.مجلة المنارة،مجلد19،عدد04، 2013،ص53.

•الموارد الطبيعية :هي تلك المصادر الباطنية والسطحية في مكان ما .وتظهر نتيجة للعوامل الطبيعية التي لا يتدخل نشاط الإنسان في تشكلها .

[2]– مراد الشوابكة:أهم الثروات الطبيعية في الجزائر.تاريخ النشر:14-03-2019،تاريخ الإطلاع:14-07-2020.
https://mawdoo3.com/أهم_الثروات_الطبيعية_في_الجزائر

- الطاقة الشمسية :تتعرض الجزائر للإشعاع الشمسي لمدة تزيد عن 3000 ساعة كل عام ، أي ما يساوي 2500 واط في المتر المربع الواحد وفقا لتقديرات عديد الخبراء .

وحسب دراسات عالمية حديثة عن الطاقة الشمسية ، فإن الجزائر من بين أحسن ثلاث حقول شمسية في العالم، حيث صنفت الجزائر وإيران ومنطقة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر وأحسن حقول الطاقة الشمسية .[1]وهذا ما جعل ألمانيا تسعى جاهدة للاستفادة من هذا المقوم ، من خلال استغلال شمس الجنوب الجزائري في توليد طاقة كهربائية عن طريق مشروع ديزيرتيك . وهو مشروع للطاقة الشمسية في شمال أفريقيا ، مقترح من طرف مؤسسة ديزيرتيك التي كانت تابعة لنادي روما ، حيث تتجاوز تكلفة الاستثمار 400 مليار أورو .ويتضمن المشروع إقامة شبكة ضخمة متصلة من المرايا لتحويل أشعة الشمس إلى طاقة حرارية تسخن زيتا خاصا يستخدم في تشغيل توربينات بخارية لتوليد كهرباء ، يتم نقلها عبر خط كهرباء الضغط العالي إلى أوروبا .إلا أن المشروع لم يرى النور في صحراء الجزائر إلى الآن .[2]

- الثروة الحيوانية : يوجد في الجزائر أنواع كثيرة من الحيوانات ، كالجمال والماعز في الصحراء ، والأبقار في الشمال . وأشارت الدراسات إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في إنتاج الأغنام بعد السودان ، وذلك بنسبة 10,5 % من ثروات الوطن العربي . ويقدر إجمالي الثروات الحيوانية في الجزائر بـ 02 مليون رأس من الأبقار، 26 مليون رأس من الماعز ، و50 ألف رأس من الخيل بسلالاته المختلفة .

- **الموارد غير المتجددة** :إن الجزائر غنية بالنفط والغاز ، وتمتلك ثروات من الحديد والفوسفات والزنك والزئبق والرصاص والنحاس والذهب واليورانيوم ....

[1]-ياسين حنين:الجزائر:ثروات مدفونة واقتصاد على حافة الهاوية.تاريخ النشر:12-12-2019،تاريخ الإطلاع:15-07-2020.
https://alkhaleejonline.net/اقتصاد/الجزائر-ثروات-مدفونة-واقتصاد-على-حافة-الهاوية

[2]- محمد بلعليا:ديزيرتيك الجزائر..القصة الكاملة.تاريخ النشر:15-02-2020،تاريخ الإطلاع:08-09-2020.
https://m.elbilad.net/article/detail?id=104638

- النفط : يرتكز اقتصاد الجزائر على عدة ثروات نفطية تمثل ما يقارب 60 % من ميزانيتها . وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشر عالميا في احتياطي النفط العالمي ، والمرتبة الثالثة أفريقيا بعد نيجيريا وليبيا بنحو 12,2 بليون برميل ، والمرتبة الثامنة عشر من حيث الإنتاج ، والمرتبة الثانية عشر عالميا من حيث التصدير . وتبلغ العائدات المالية من النفط ما يقارب 60 مليار دولار ، وتصل قدرتها في التكرير إلى 22 مليون طن سنويا .
- الغاز : يعتبر أساس المحروقات في الجزائر ، حيث تعتبر الجزائر ثاني ممون لأوروبا باحتياجاتها من هذه المادة الحيوية بعد روسيا . وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عالميا من حيث الإنتاج ، والمرتبة الثالثة من حيث التصدير ، والمرتبة الثالثة من حيث مخزون الاحتياطي العالمي من الغاز الصخري. ونظرا لتوفره وتنامي الإقبال الدولي عليه كطاقة نظيفة وناجعة ، أصبح يمثل موردا هاما وكبيرا من العائدات النفطية اللازمة لأغراض تمويل عمليات التنمية ، إضافة إلى دوره في تأمين حاجة الاستهلاك المحلي ، إذ يلبي الغاز احتياجات الجزائر بما يقرب 45 مليار متر مكعب عام 2020 ، ليصل إلى 55مليار متر مكعب عام 2030 .[1](**انظر ملحق رقم01**)

وحسب التقرير السنوي لمنظمة أوبك لسنة 2017 ، فإن احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي تبلغ 5404 مليار م3 ، وتتمركز هذه الاحتياطات في خمس مناطق غازية وهي : حاسي الرمل، رورد نوس ، ألرار بولاية إليزي ، قاسي الطويل ، وعين صالح .[2]

- الفوسفات: يتركز في منطقة الكويف وجبل العنق ، يبلغ احتياطه نحو ثلاث مليارات طن . وتحتل الجزائر به المرتبة الخامسة عالميا من التصدير ، والعاشرة عالميا من حيث الإنتاج . ولم يتجاوز إنتاج الجزائر من الفوسفات خمسة ملايين طن سنويا ، في حين تسعى لرفع هذا الرقم إلى عشرة ملايين سنة 2020 .

[1] – مراد الشوابكة:المرجع السابق.

[2] –عدنان بوزيدي:الإحتياطات الغازية للجزائر:الرهان والخيارات.المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،عدد8،ديسمبر2017،ص43.

- الحديد : تمتلك الجزائر ثروة ضخمة منه ، فاحتياطات غار جبيلات(أكبر منجم للحديد بالعالم) من الحديد وحده تصل إلى 1,7 مليار طن ، ومع هذا فإن الجزائر تستورد خمسة ملايين طن سنويا ، في حين تنتج خمسة ملايين أخرى فقط .
- اليورانيوم : تمتلك احتياطيا واسعا منه يصل إلى 30 ألف طن ، إلا أنه لا يوجد أي استغلال حقيقي لهذه المادة .
- الذهب : له موقع أيضا ضمن ما تحتويه الجزائر من ثروات ، فاحتياطات البلاد المؤكدة من هذا المعدن الثمين تقدر بـ 100 طن ، ولكن لم تنتج منه سوى 186 كغ نهاية سنة 2018 .
- الهليوم : تملك الجزائر ما يقارب 21 %من رواسب الهليوم في العالم ، وهي ثاني أكبر منتج لها بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13 % من نسبة جميع الهليوم المستخدم في العالم . وهي مادة تستخدم في قطاعات مختلفة كالطب والفضاء والمختبرات العلمية والعسكرية . إلا أن الجزائر لم تستثمر بشكل كبير في استخراج هذه المادة رغم إمكانياتها في صناعة إنتاج الهليوم .[1]

وإذ تعتبر الزراعة قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد ، فإن الجزائر تمتلك أيضا ثروة زراعية هائلة غير مستغلة . حيث تبلغ المساحة الصالحة للزراعة حوالي 3,5 % من إجمالي مساحة الجزائر ، أي ما يعادل 32 مليون هكتار من أصل 40 مليون هكتار ذات جودة عالية ، إلا أن أكثر من 30 مليون هكتار غير مستغلة ، ما شكل عائقا أما تنمية هذا القطاع.[2]إلا أن هذا لم يمنع من تنوع المنتجات الزراعية في الجزائر ومنها :

- الحبوب : تتركز في السهول الداخلية (سطيف ، سيدي بلعباس ، تلمسان) يشغل نسبة 62 % من الأراضي المزروعة .
- الزيتون : يتواجد بمنطقة القبائل ، جيجل وسطيف .
- النخيل : يتواجد شمال الصحراء (الوادي ، بسكرة ، ورقلة ، غرداية ، عين صالح).

[1]- https://www.youtube.com/watch?v=riCqsuzZn6w

[2]-ياسين حنين،مرجع سابق.

- المزروعات الصناعية : الطماطم ، التبغ ، البنجر السكري .تتواجد بالسهول الداخلية والساحلية.
- الحمضيات : بأنواعها . تتواجد في المناطق الساحلية . فيما بلغ المحصول الزراعي 25 مليون طن سنة 2018 .

إضافة إلى توفر الثروة الحيوانية في الجزائر . حيث يوجد حوالي 36 ميناء صيد موزع على طول الشريط الساحلي ، إضافة إلى توفر 417 ألف رأس من الإبل ، 1,8 مليون رأس من الأبقار ، 46 ألف رأس من الخيول .

إن توفر هذه الموارد جعل من قطاع الصناعة ينتعش نوعا ما ، وأدى إلى وجود :

- صناعة الحديد والصلب : من أهم مراكزه مركب الحجار الذي يقع بولاية عنابة ، لغرض توفير وسائل البناء ونقل البترول والغاز الطبيعي . كما توجد وحدات صناعية في ولايات جيجل والعاصمة ووهران . ويتم أيضا تصنيع الجرارات والمعدات الزراعية والحافلات والشاحنات والسيارات . ففي سنة 2018 كان سوق السيارات في الجزائر أكبر سوق للسيارات في المغرب العربي ، ورابع أكبر سوق في القارة الأفريقية ، حيث قدر الطلب المحلي بنحو 500 ألف وحدة سنويا ، كما ارتفع عدد المركبات المجمعة محليا إلى 110 ألف وحدة .
- الصناعة البيترو كيماوية : والتي تعتمد على تحويل الطاقة الحرارية (بترول وغاز طبيعي) إلى مطاط ، بلاستيك وأسمدة . وتتواجد بمركب أرزيو بوهران ، ومصنع الأسمدة الأسمنتية بعنابة .
- الصناعة الغذائية : تقوم على تحويل المواد الزراعية والسمكية والحليب من حالتها الخام إلى عجائن ومعلبات . وتضم أزيد من 169 وحدة . ويغطي إنتاج القمح والصلب ما بين 60 و70 % من احتياجات الصناعة في الجزائر ، حيث تركز صناعة الحبوب على إنتاج الدقيق والسميد .[1]

[1] – نفس المرجع السابق.

- الصناعة التقليدية : تعتمد على الصناعة اليدوية للأقمشة والألبسة والأواني النحاسية والفخارية والزرابي والحلي التقليدية التي تساهم بشكل كبير في قطاع السياحة ، ولها دور كبير في تنمية الاقتصاد .

إضافة إلى ما سبق ، فإن الجزائر تمتلك من مقومات القوة العسكرية عدة وعتادا . إذ كان جيش الجزائر المستقلة حديثا غير مؤهل للحروب الكلاسيكية بسبب طبيعة تكوينه الذي اعتمد على مجاهدي ثورة التحرير ذوي الخبرة في حروب العصابات . كما كان عتاده لا يتعدى مجموعة أسلحة سوفييتية اقتناها وقت الاستعمار تمثلت في 100 دبابة و200مدفع . فيما أهدى المغرب للجزائر 10 دبابات ، استلمت 04 منها ، وترك الاستعمار 106 . ووهبت مصر الجزائر كاسحات ألغام ، كما قامت بتسليح الجيش الجزائري – إلى جانب كوبا – في حربه مع المغرب (حرب الرمال) ، التي تفوق فيها الجيش الجزائري بخسائر معتبرة . ارتفع بعدها الجيش الجزائري ، وتم تطوير العتاد ليشمل 670 دبابة تي 34 و700 دبابة تي 54 و750 عربة مصفحة من نوع بي تي آر و100 مدفع أم 46 وحوالي 500 عربة من نوع بي آ ردي أم 02 .

ثم تتالى تطوير الجيش الجزائري منذ سنة 1965 بقدوم الرئيس **هواري بومدين** الذي أبرم عدة صفقات مع الإتحاد السوفييتي ، وتم الاعتماد على العقيدة السوفييتية في هيكلة الجيش وتدريبه ، حيث تم إرسال آلاف الضباط للدراسة هناك قبل أن تبنى أكاديميات عسكرية في الجزائر . وتوالى تطوير الجيش الجزائري عدة وعتادا بمرور الأعوام . فرغم سوء الأوضاع الاقتصادية للجزائر أواخر الثمانينات والتسعينات ، إلا أن هذا لم يمنع من اقتناء السلاح حتى وصل الجيشإلى ما وصل إليه الآن .[1]

ووفق تقرير غلوبال فاير باور لسنة 2018 ، تعد الجزائر ثاني أقوى جيش في القارة الأفريقية بعد الجيش المصري . ويضم الجيش الجزائري بين صفوفه 792,350 جنديا ، بينهم 272 ألف جندي احتياطي ، وهي بهذا تحتل المرتبة التاسعة عالميا على مستوى الجنود . وتحتل الأولى أفريقيا من حيث

[1] – الجيش الوطني الشعبي الجزائري.تاريخ الإطلاع:10-08-2020.

https://www.marefa.org/الجيش_الوطني_الشعبي_الجزائري

ميزانية الدفاع ، حيث قدرت ميزانيتها بـ 10,57 مليار دولار ، متفوقة بذلك على جنوب أفريقيا بميزانية دفاع تقدر بـ 4,6 مليار دولار ، والمغرب بـ 3,4 مليار دولار .

ومن حيث العتاد ، فإن القوات البرية تتوفر على 2405 دبابة ، 220 نظام مدفعية ، 270 نظاما صاروخيا مع عمليات إطلاق متعددة . أما القوات الجوية فتتوفر على 528 طائرة ، منها 107 طائرة مقاتلة ، 326 طائرة للنقل ، 97 طائرة للتدريب ، و280 طائرة هيليكوبتير ، 46 منها مخصصة للقتال . وبهذا فهي إحدى أقوى الأساطيل عربيا وأفريقيا بامتلاكها أسطولا جويا حديثا . وتمتلك الجزائر 08 فرقاطات ، 13 طردا ، و08 غواصات من نوع سو-35 وسو-30 وميغ-29 ومقنبلات سو-24 تابعة للقوات البحرية .[1]

وكان معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي قد أظهر في تقرير له ، احتلال الجزائر المركز الأول على قائمة الدول الأفريقية المستوردة للسلاح بنسبة 46 % من إجمالي ما تم استيراده من أسلحة أفريقيا .

ويعتمد الجيش الجزائري اليوم على وسائل دفاعية متطورة ، منها أسلحة قتال صف أول لمواجهة أي تهديد خارجي . وهي بمستوى تكنولوجي عال لمكافحة الإرهاب ، وحراسة الحدود ، ومجهزة ومدربة جيدا . ولديه أسلحة روسية حديثة ودبابات تي- 90 وأسلحة دفاع جوي .[2]

وقد تصدرت الجزائر المنطقة المغاربية في تصنيف القوة العسكرية لسنة 2020 الذي يصدره موقع غلوبال فاير باور المتخصص في الشؤون العسكرية ، وشمل التصنيف 138 دولة تصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية ، متبوعة بروسيا ثم الصين . وقد حلت الجزائر في المرتبة الأولى مغاربيا ، والمرتبة 28 عالميا . كما خصصت الجزائر للدفاع ميزانية تبلغ 13 مليار دولار ، ويصل مجموع عناصر جيشها إلى

[1]- عبد السلام الشامخ:ميزانية الجيش الجزائري الأولى أفريقيا.تاريخ النشر:23-04-2018،تاريخ الإطلاع:12-08-2020.
https://www.hespress.com/orbites/389022.html

[2]- قراءة في تطورات العقيدة القتالية والدفاعية للجيش الوطني الجزائري.تاريخ النشر:22-08-2018،تاريخ الإطلاع:10-07-2020.

https://www.politics-dz.com/قراءة-في-تطورات-العقيدة-القتالية-و-الد/

280 ألف جندي . 130 ألف منهم هم في الخدمة ، و150 ألفا هم جنود احتياط ، فيما يصل من يبلغون سن الخدمة الوطنية سنويا حوالي 685,686 شابا .[1]

ويعتمد غلوبال فاير باور في تصنيفه لجيوش العالم على 55 عاملا . حيث لا يعتمد على العدد الإجمالي للأسلحة الموجودة لدى أي دولة ، بل يركز على نوعية السلاح ، ولا يأخذ الأسلحة النووية بعين الاعتبار ،وإنما القوى المعترف بها نوويا ، أو يشتبه بأنها نووية تتحصل على علامات إضافية . ومن بين العوامل المؤثرة في الترتيب : المرونة اللوجستية ، الموارد الطبيعية ، الصناعة المحلية ، نجاح المهمات ، قوة وكفاءة القوة العسكرية ، تقنيات تصنيع الطائرات المقاتلة والدبابات والقطع البحرية ومعدات أخرى، والموارد المالية والبشرية .[2]

تمتلك الجزائر منظومة الدفاع الصاروخي الروسية المتطورة 400 -s ، والتي في حالة اندلاع حرب قادرة على شل هجمات مختلف المقاتلات الأوروبية . وزودت روسيا الجزائر بصواريخ اسكندر القادرة على ضرب موانئ جنوب أوروبا وقواعدها . وتعد الجزائر الدولة الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط رفقة إسرائيل التي لديها القدرة على توجيه صواريخ من قاع البحر انطلاقا من غواصات حربية .

وقد أعلنت الجزائر مؤخرا عن عزمها في اقتناء طائرات روسية متقدمة من نوع سوخوي – 35 وسوخوي – 34 ، وكلها طائرات متعددة المهام . وتأتي طائرة سوخوي – 57 على رأسها كطائرة من الجيل الخامس ، والتي تضاهي الطائرة الأمريكية أف -35 . وهذا في الأربع سنوات المقبلة .[3]

---

[1]-Algeria Military strenght(2020). https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria

[2]- عمار قردود:الجيش الجزائري في المركز27 في تصنيف أقوى جيوش العالم لسنة 2019.تاريخ النشر:24-08-2019،تاريخ الإطلاع:20-07-2020.

https://aljazair1.com/الجيش-الجزائري-في-المركز-27-في-تصنيف-أقو/

[3]- بهاء الدين.م:الجيش الجزائري الأكثر جاهزية للقتال في أفريقيا.تاريخ النشر:10-06-2020،تاريخ الإطلاع:09-09-2020 .

https://www.elbilad.net/article/detail?id=107877

وبعد فرض الدول الغربية حظرا لبيع الأسلحة للجزائر في حربها ضد الإرهاب سنوات التسعينات ، خاضت الجزائر تجربة التصنيع العسكري لضمان الاكتفاء الذاتي والكفاءة للجيش الجزائري بمختلف فروعه . وكانت الصناعة العسكرية في الجزائر قبل سنة 2000- المتشكلة أساسا من المعدات الخفيفة بموجب ترخيص من الشركات العسكرية الروسية والصينية – متواضعة وغير منافسة للأسلحة الأجنبية . ورغم عدم وجود وحدات تصنيع وصيانة ، إلا أن الجيش الجزائري عمد على ترقية الأسلحة والمعدات التي تم اقتناؤها ، وبناء سفن صغيرة .

وفي محاولة لتشجيع الصناعة العسكرية في البلاد ، وخفض تكاليف الواردات من المعدات العسكرية الأخرى ، تم توقيع العديد من الاتفاقيات نذكر منها مثالا لا حصرا :

1- توقيع اتفاقية شراكة بين مجمع تنمية الصناعة الميكانيكية التابع لوزارة الدفاع الوطني ، وشركة نمر أوتو موتيف التابعة لمجموعة توازن الإماراتية سنة 2012 ، ذات رأس مال مختلط (نمر الجزائر لتصنيع المركبة المضادة للرصاص والألغام المختصة في نقل الجنود).

2- إنشاء ثلاث شركات ذات رأس مال مختلط بين وزارة الدفاع الوطني والصندوق الإماراتي أبار للاستثمار والشركات الألمانية : دايملر، دوتز أي جي ، أم تي أو لإنشاء ثلاث مصانع في الجزائر لتركيب الشاحنات والحافلات والسيارات رباعية الدفع من طراز ميرسيدس بينز ، وهذه الشراكات هي :[1]

- الشركة الجزائرية لإنتاج الأوزان الثقيلة لعلامة ميرسيدس بينز ، أنشأت سنة 2012 برأس مال يقدر بـ 203 مليون أورو ، تنتج حوالي 26 ألف شاحنة وحافلة في السنة . انطلقت في الإنتاج سنة 2013 ، وبدأت في تصدير أول دفعة نحو نيجيريا سنة 2017 بمقدار 100 شاحنة ، ونحو غينيا الإستوائية .
- الشراكة الجزائرية الألمانية لإنتاج مدرعات من نوع فوكس-02 وبوكسر في مدينة سطيف ، حيث بدأت في الإنتاج سنة 2012 بطاقة إنتاجية تقدر بـ 120 مدرعة من كلا النوعين سنويا .

[1]- الجيش الوطني الشعبي الجزائري.مرجع سابق.

- الشراكة الجزائرية الروسية لإنتاج مدرعات وشاحنات من نوع كماز في مدينة سطيف ، تم توقيع الاتفاقية سنة 2016 لينطلق الإنتاج سنة 2019 بطاقة إنتاج تقدر بـ 12 ألف شاحنة ، و120 مدرعة سنويا .[1]

[1]- نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل الثاني :

تتمتع الجزائر بموارد ومقومات جغرافية متعددة ومتكاملة نادرا ما نجدها مجتمعة في دولة واحدة . موقع استراتيجي ، مناخ ، تنوع تضاريسي ، طاقة بشرية ، إمكانيات اقتصادية ، تنوع موارد ، قدرات عسكرية.

إن هذه المؤهلات والإمكانيات الجغرافية الهائلة ، يمكن أن تمكنها من أن تكون قوة إقليمية فاعلة . فهي إحدى دول المغرب العربي التي تشرك مع جميع دوله في الحدود ، وهي أيضا إحدى بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط بساحل يبلغ 1600 كلم ، جعل منها هذا الموقع طريق اتصال بين قارات العالم برا وبحرا وجوا ، فهي منطقة عبور أفريقية أوروبية وآسيوية ، وملتقى حضارات العالم عبر العصور .

إن شساعة مساحة الجزائر أدى إلى امتدادها الكبير بين الشمال و الجنوب والشرق و الغرب ، وهذا بدوره أدى إلى تنوع التضاريس من جبال وسهول وهضاب وصحراء ، وكذا تنوع المناخ . إن اتساع مساحتها ، وامتدادها الكبير ، وتنوع تضاريسها ، وتعدد مناحاتها أدى إلى تنوع ثرواتها الباطنية كالبترول والغاز الطبيعي ،والتي تساهم بنسبة معتبرة في الدخل الوطني ، والسطحية كالأنهار والثروة الغابية والبحرية كالثروة السمكية و المرجان .إضافة إلى توفر الطاقة البشرية ، خاصة فئة الشباب المؤهل المتحكم في التكنولوجيا .

إن كل هذه المقومات مجتمعة من شأنها أن تكون أساسا لقوة أي دولة ، إلا أن الجزائر لم تتمكن من استغلال هذه الموارد في سبيل بناء قوتها ، وبالتالي لعب دور فعال على المستوى الخارجي لعدة أسباب ، سيتم الكشف عنها في الفصل الثالث .

الفصل الثالث

واقع وآفاق استغلال الجزائر لمواردها الجغرافية

الفصل الثالث :واقع و آفاق استغلال الجزائر لمواردها الجغرافية .

كما سبق التطرق إليه ، فان دولة الجزائر ، رغم ما تتوفر عليه من موارد جغرافية هائلة ومتنوعة ، إلا أنها لم تستطع الظهور على الصعيدين الإقليمي والدولي كدولة قوية مؤثرة ، رغم أنهاستطاعت غيرها ممن يوازيها من الدول في توفر الموارد من الظهور كقوة في فترة وجيزة ، وذلك من خلال استغلال إمكانياتها ومقوماتها الجغرافية ، على غرار دولة جنوب أفريقيا .

هذا ما يجعلنا نخوض في أسباب عدم استغلال الجزائر لمواردها الجغرافية في بناء قوتها كمبحث أول ، ومحاولة طرح حلول للتوصل إلى ذلك في مبحث ثان .

المبحث الأول : أسباب عدم استغلال الجزائر لمواردها الجغرافية .

من خلال مقارنة بسيطة بين دولة الجزائر وجنوب أفريقيا كدولة تتوفر على نفس الوارد الجغرافية التي تتوفر عليها الجزائر تقريبا ، نجد أن دولة جنوب أفريقيا هي دولة تقع في قارة أفريقيا ، لكنها دولة ذات خصوصية تميزها عن باقي دول القارة ، بالشكل الذي يدفع إلى القول بأنها دولة افريقية بناءا على المعطى الجغرافي فقط .

فقد استطاعت هذه الدولة الظهور كقوة صاعدة لها وزنها سواء إقليميا أو حتى دوليا ، من خلال استغلال مقوماتها الوطنية وبلورة مقدراتها بالشكل الذي يخدم مصالحها .حيث استطاعت جنوب إفريقيا أن تفعل إمكانياتها ومقدراتها بالشكل الذي يؤهلها للعب دور القائد الإقليمي ،كونها تتمتع بقوة نسبية مقارنة بمحيطها .

إن جنوب أفريقيا دولة تتميز بموقعها الهام في أقصى جنوب قارة أفريقيا ، وذلك بإطلالتها على المحيطين الأطلسي والهندي ، وتبلغ مساحتها 1.224.000 كلم2 ، وتعتبر من أغنى دول القارة من حيث الموارد الاقتصادية ،كما أنها غنية بالموارد المائية من نهر أورانج ونهر ليم يويو .[1]

تعتبر جنوب إفريقيا من البلدان الرائدة في مجال التعدين ومعالجة المعادن ، حيث تبلغ احتياطاتها العالمية من المعادن : البلاتين 95 % من الاحتياطي العالمي ، المنغنيز24 %، الذهب 12 %، الألمنيوم 10% .

فيما يشغل القطاع الزراعي 11.4 % من اليد العاملة، وتساهم الزراعة بنسبة 05 % من الدخل القومي وتحقق بذلك الاكتفاء الذاتي ، هذا ما أدى إلى تصديرها لبعض المنتجات كالذرةوالسكر والثروة السمكية .وتصنف جنوب إفريقيا في المرتبة 32 عالميا من حيث الدول الأكثر إنتاج زراعي .[2]

---

[1]- أمال بلحميتي :مقومات القوة ودورها في السياسة الخارجية للدول الصاعدة:دراسة حالة جنوب أفريقيا.مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل،المركز الديمقراطي العربي،مجلد01،عدد02،يونيو2018،ص234.

[2]- جنوب أفريقيا.تاريخ النشر:18-10-2014،تاريخ الإطلاع:11-02-2020.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18/جنوب-أفريقيا

ويشغل قطاع الصناعة نسبة 32.8 % من اليد العاملة ، وتساهم بنسبة 30 % من الناتج المحلي،ومن أهم الصناعات : صناعات الحديد و الصلب ، وتركيب السيارات ، وهي الدولة الوحيدة في إفريقيا التي تنتج سيارات مرسيدس بانز من فئة تي كلاس .[1]

وتنتج جنوب أفريقيا نسبة كبيرة من المواد الخام اللازمة لصناعتها التحويلية ، كما تنتج وتستهلك ما يوازي نصف القوى المحركة لأفريقيا من الكهرباء .

وتمتلك جنوب أفريقيا أيضا أحد أقوى الجيوش قاريا وأكثرها تنظيما وتسليحا وأفضلها إعدادا وتدريبا، فضلا عن الموارد اللازمة لنشر قوات حفظ السلام خارج أراضيها .

ورغم أن المجتمع الجنوب أفريقي مركب ومتعدد الأعراق: 80 % زنوج ، البيض 09 % ، والمختلطين والهنود والأسيويين ، ومتنوع الأديان : المسيحية بكافة مذاهبها وكنائسها بنحو 80 % ، الإسلام والهندوسية واليهودية بنسب متفاوتة ، مما يدل على ضعف التجانس المجتمعي والتباين الهوياتي. إلا أن هذا لم يكن عائقا أمام صعود جنوب أفريقيا كقوة في سياقها الإقليمي والدولي .[2]

سياسيا ، تعتمد جنوب إفريقيا مبدأ تعزيز السلام الديمقراطي ، باعتبار الديمقراطية أكثر أشكال الحكم سلمية ، وذلك بهدف التشجيع على بناء نظام ديمقراطي مستقر ، في إطار ثلاثية :السلام الديمقراطي ، التنمية ، الاستقرار .

احتلت جنوب أفريقيا المرتبة 52 من179 دولة في مجال حرية التعبير ، بحسب مؤشر مراسلون بلا حدود (2011 – 2012) . وتعرف جنوب أفريقيا نسبة من المصداقية والنزاهة في مجال التمثيل السياسي منذ انتخابات 1994 ، وتولي **نيلسون روليهلاهلا مانديلا** (1918 – 2013) الحكم. كما تعرف المنظومة القضائية استقلالية مقارنة بباقي الدول الأفريقية ، فقد حدث وأن أصدرت المحكمة الدستورية للدولة قرارا يلزم الرئيس**جاكوب زوما** بإرجاع الأموال العامة التي أنفقها في تجديد منزله .

[1] – نفس المرجع السابق.

[2] – جمهورية جنوب أفريقيا.تاريخ النشر:10-02-2019،تاريخ الإطلاع:11-08-2020.
https://www.marefa.org/جنوب_أفريقيا

إن النظام السياسي لجنوب أفريقيا أحد أكثر النظم الديمقراطية في أفريقيا ، في ظل دستور يحظى بتوافق القوى السياسية والاجتماعية ويحفظ الحقوق و الحريات .لقد ساعد هذا كثيرا في تحويل جنوب أفريقيا لإمكاناتها ومقوماتها الجغرافية إلى قوة مؤثرة إقليميا . فقد أدى إرساؤها لدعائم النظام الديمقراطي عقب انهيار نظام الأبارتايد ، وسعي القيادة السياسية منذ منتصف التسعينات لإحداث التوازن بين المطالب الداخلية والالتزامات الخارجية ،كل هذا جعل من جنوب إفريقيا تكرس حضورها على المستوى الأفريقي. مثال ذلك سابقيتها في مبادرات تطويرقدرات المؤسسات الأفريقية ، خاصة المتعلقة بالاتحاد الأفريقي منذ سنة 2002 ،كما لها تأثير دبلوماسي واقتصادي في مختلف القضايا والأزمات التي تعيشها القارة ،كما أن نهوض اقتصادها (يقدر انتاجها المحلي الإجمالي 44 % من إجمالي الناتج المحلي لأفريقيا جنوب الصحراء) جعل منها عضوا فاعلا في عديد المنظمات العالمية كبنك الاستثمار الدولي ، البريكس،صندوق النقد الدولي ، منظمة التجارة العالمية ، اتفاقية منع انتشار الأسلحة ، نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ ، حركة عدم الانحياز... حيث بذلك استطاعت جنوب أفريقيا التموقع داخل الخارطة الجيوسياسية للتفاعلات الإقليمية ، وفرضت نفسها ضمن السياقين الإقليمي والدولي باعتمادها على مقدراتها ، من خلال المؤسسات والهياكل التي تنشط داخلها .[1]

في الجانب الآخر ، نجد أن الجزائر بكل ما تتوفر عليه من موارد ومقومات سالفة الذكر ، إلا أنها لم تتمكن من استغلالها في سبيل الظهور كقوة على مستوى إقليمي كحد أدنى . ذلك راجع بالأساس إلى الكيفية التي يعمل بها النظام السياسي ، وطريقة أداء الحكومة التي تهدف إلى الحفاظ على السلطة .وهذا ما حصل في فترة رئاسة الرئيس السابق ، الذي عمل على توسيع دوائر نفوذه سياسيا من خلال خلق طبقة من رجال الأعمال التي تشكل قاعدة سياسية واقتصادية لحكمه ،

[1]- أمال بلحميتي:مرجع سابق،ص237.

مما ساهم في تفاقم الفساد السياسي في مختلف دواليب القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، عبر تمكين رجال المال والأعمال من اختراق مؤسسات الدولة كالبرلمان ومجلس الأمة والجماعات المحلية .[1]

أدى هذا في المقابل ، إلى العجز عن إحداث تنمية شاملة قائمة على استغلال الكم الهائل من الموارد المتاحة ، من خلال تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة . وبالتالي نتج عن ذلك ضياع مقدرات البلاد ، وعليه تردي أوضاع الشعب الجزائري ، الذي انتفض رافضا للوضع القائم .مما جعل الجزائر تهتم بمحاولة تحسين الوضع الداخلي على حساب نشاطاتها على الصعيد الخارجي .

وقد صنف مؤشر إدراك الفساد لعام 2018 الذي صدر عن منظمة الشفافية الدولية ترانسبرنسي ، صنف الجزائر في المرتبة 105 عالميا من أصل 180 دولة ، بمعدل 35 نقطة من أصل 100 نقطة ، بعد أن كانت في المرتبة 112 عام 2017 .[2]

إن عدم استقرار النظام السياسي وغياب الشرعية ، وتهميش الفواعل الرسمية وغير الرسمية في العملية السياسية باحتكارها من قبل أقلية ، وسيطرة النخب على أجهزة الدولة في محاولة لضبط التوازنات السياسية ، أدى لا محالة إلى فشل في رسم سياسات ناجعة في مجال استغلال الموارد ، والذي من شأنه أن يخلق اقتصاد قوي يعود بالفائدة على مختلف القطاعات الأخرى ، وبالتالي يبعث على نوع من الاستقرار الذي يساهم في بناء قوة الدولة داخليا ، وتظهر نتائجه بعد ذلك على المستوى الخارجي .

يظهر ذلك جليا من خلال السياسات المنتهجة منذ الجزائر المستقلة ، حيث لجأت الجزائر منذ الاستقلال إلى استيراد نظريات التنمية الغربية (الفرنسية بالأساس) من أجل إحداث تنمية اقتصادية.

---

[1]- عمار لشموت :أخلقة العمل السياسي في الجزائر.تاريخ الإطلاع:19-09-2020.
https://ultraalgeria.ultrasawt.com/أخلقة-العمل-السياسي-في-الجزائر-هل-المال-الفاسد-هو-المشكلة-الوحيدة؟/عمار-لشموت/سياسة

[2]- محمد بنكاسم:ماذا تقول التقارير الدولية عن الفساد في الجزائر.تاريخ النشر:28-03-2019،تاريخالإطلاع:19-09-2020.
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/3/28/الجزائر-الحراك-الشعبي-الفساد-مؤشر

أدت هذه السياسة التنموية غير وليدة البيئة المحلية إلى إهمال قطاع الزراعة وإعطاء الأولوية لقطاع الصناعة هذا إضافة إلى تهميش الكفاءات العلمية في إدارة مختلف المؤسسات ، وكثرة الإجراءات وتعقيدها ، وجمود النظام القانوني ، مما أدى إلى فشل سياسات التنمية في مختلف المجالات .

فقد ظهرت نتائج فساد النظام السياسي في الجزائر جلية من خلال سوء التسيير الذي مس مختلف القطاعات . في المجال الاقتصادي مثلا : في تعاملات الجزائر تجاريا مع الخارج نجد إهمال معظم القطاعات التي يمكن لها أن تذر ثروة على الجزائر مثل قطاع السياحة والفلاحة ، والاعتماد في المقابل على صادرات النفط الذي يساهم بأكثر من 98 % من إجمالي الصادرات .فمنذ تأميم المحروقات سنة 1971 ،والنفط هو المتحكم الرئيسي في دواليب الاقتصاد الجزائري في ظل إهمال القطاعات الأخرى ، مما جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بنتيجة التقلبات المفاجئة في أسعاره ، وما انهيار أسعار البترول سنة 2014 والأزمة الخانقة التي دخلت فيها الجزائر منذ ذلك الوقت ، والتي ما تزال بوادرها إلى الآن إلا خير مثال على ذلك .

إن اعتماد الجزائر الكبير على النفط في صادراتها ، كان له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى ، حيث تم التخلي تدريجيا على قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة خاصة . فما توفره عائدات البترول يتم استغلالها في استيراد سلع زراعية وصناعية تنافس السلع المنتجة محليا ، وهذا ما أدى إلى انكماش قطاعي الزراعة والصناعة الوطنيتين .

وقد ظهرت النتائج السلبية في الاعتماد على الريع في المجال السياسي أيضا ، حيث يرى القيادي في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية **مراد بياتور**، أن اعتماد الجزائر على اقتصاد ريعي جعل من الممارسة السياسية مجرد صراع من أجل الحصول على نصيب من الريع البترولي واقتسام الغنائم . مما أدى إلى الابتعاد عن العمل السياسي ، الذي يهدف بالأساس إلى تسيير الشأن العام . [1]

[1] – نفس المرجع السابق.

إضافة إلى ذهاب معظم عائدات هذه المادة الناضبة للإنفاق العسكري ، على حساب القطاعات الأخرى.حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري للجزائر سنة 2018 وفق المعطيات التي كشف عنها تقرير حديث لمعهد ستركهولم(سيبري) 9,6 مليار دولار ، أي مايعادل 5,3 %من الناتج المحلي للبلاد.[1]

ويمكن أن نرجع هذا أساسا ، إلى الطابع العسكري للنظام السياسي . فمنذ استقلال الجزائر إلى ما قبل الانتخابات الأخيرة ، يتحكم الجنرالات في القرارات الكبرى للجزائر من بعيد . وليس للمدنيين دور مهم (ما عدا مرحلة الرئيس بومدين الذي كان عسكريا بالأساس) .لذا فالعقلية العسكرية لصانع القرار في الجزائر ، ساهمت بشكل كبير في ذهاب ميزانية الريع البترولي للإنفاق العسكري على حساب القطاعات الأخرى .[2]

لقد ساهم فساد النظام السياسي في الجزائر في تهميش الكفاءات ، والذي أدى بدوره إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، من هدر للمال وتأثير سلبي على الكفاءة والفعالية الاقتصادية وعدم التوزيع العادل للثروة من خلال عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية .كما فتح المجال لتدخل أطراف أجنبية (فرنسا خاصة) في اتخاذ قرارات هامة في الجزائر .

مثال ذلك قرار استيراد القمح الفرنسي، رغم توفر هذه المادة الحيوية محليا.فقد أكد وزير الفلاحة الأسبق **شريف عماري** أن المعطيات الأولية لموسم الحصاد والدرس للسنة الفلاحية 2018-2019تشير إلى إنتاج أزيد من 60 مليون قنطار من جميع أصناف الحبوب على المستوى الوطني ، في إشارة إلى التوجه إلى تحقيق الاكتفاءالذاتي .[3]

[1]- الجزائر الأولى أفريقيا في الإنفاق العسكري.تاريخ النشر::02-05-2019،تاريخ الإطلاع:10-09-2020.
https://www.maghrebvoices.com/2019/05/02/تقرير-الجزائر-الأولى-أفريقيا-في-الإنفاق-العسكري

[2]-DjalelKhechib :the crisis of democracy in Algeria.August 2018.see:09-09-2020.
https://insamer.com/en/the-crisis-of-democracy-in-algeria-why-was-the-arab-spring-stumbled-there_1581.html

[3]- مروة عيجاج:إنتاج الجزائر من القمح.تاريخ النشر:18-09-2018،تاريخ الإطلاع:10-09-2020.
https://www.ennaharonline.com/أنتجنا-60-مليون-قنطار-من-القمح-الصلب-وا/

إضافة إلى محاولة فرنسا تعطيل المشروع الألماني للطاقة الشمسية ديزيرتيك عن طريق عملائها في الجزائر . ففي وقت توجهت فيه الأنظار صوب هذا المشروع الذي يذر بالفائدة الكبيرة على الجزائر ، ويمكن أن يكون أهم بديل ناجع للبترول ، فإن الحكومات المتعاقبة في فترة حكم الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** لم تبد أي اهتمام له ، بل اعتبرته مشروعا عديم الجدوى . وإن تصريح وزير الطاقة الأسبق **نور الدين بوطرفة** في : 06 جانفي 2017 ، في رده على سؤال شفوي بمجلس الأمة أكبر دليل على ذلك. حيث قال :"**مستقبل المفاوضات التي تجريها الجزائر مع ألمانيا بشأن هذا المشروع الضخم لا فائدة من استكماله في ظل فائض في الطاقة الكهربائية في معظم بلدان أوروبا**".[1]

وقد أفاد نفس الوزير أن مجمع سونلغاز قد قام بإجراء دراسة تقنية سنتي 2012 و 2013 بالتعاون مع المركز الألماني " ديزيرت أندوستروي " التابع لمشروع ديزيرتيك ، وقد خلصت الدراسة بأن المشروع يبقى غير تنافسي في الوقت الحالي . كما صرح وزير الطاقة الألماني **بيتر ألتماير**: " **كنا نريد الاستثمار مع الجزائر في أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم في الصحراء الجزائرية ..كان بإمكان الجزائر أن تجني الملايين من الدولارات ، لكن الحكومات السابقة رفضت لأن فرنسا عارضت الفكرة بشدة لكي لا تستطيع الجزائر النمو وتنويع الاقتصاد** " .[2]

وهذا إنما يدل على عدم مصلحة فرنسا في استغلال الجزائر لثرواتها ، بما يدعم بناء قوتها ، والتأثير إقليميا.

إن فساد النظام السياسي – الذي تعرفه المنظمة العالمية للشفافية بأنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة ، أو استعمال الوظيفة العامة للمصلحة الخاصة–[3]يعني في الجزائر : عدم قدرتها كدولة على استثمار إمكانياتها وقدراتها ، يعني اقتصاد ضعيف غير قادر على تلبية حاجيات الأفراد ، ويعني

[1]– ربيعة خريس:الطاقة الشمسية:هل هي البديل الحقيقي للطاقات التقليدية في الجزائر.تاريخ النشر:12-07-2020،تاريخ الإطلاع:08-09-2020.

https://www.noonpost.com/author/27847

[2]– محمد بلعليا:ديزيرتيك الجزائر..القصة الكاملة.تريخ النشر:15-02-2020،تاريخ الإطلاع:08-09-2020.

https://m.elbilad.net/article/detail?id=104638

[3]– محمد وارث :الفساد وأثره على الفقر:إشارة إلى حالة الجزائر.مجلة دفاتر السياسة والقانون،عدد08،جانفي2013،ص02.

غياب الاستقرار بسبب تدهور معيشة الأفراد ومختلف الخدمات . ما يعني الإلتهاء بالوضع الداخلي ، وغياب النشاط والفعالية في السياسة الخارجية . وهذا ما لم يمكن الجزائر من أن تؤدي دورا كبيرا في تعاملاتها على مستوى إقليمي .

المبحث الثاني : آفاق استغلال الجزائر لمواردها الجغرافية .

مما لاشك فيه أن استغلال أي دولة لما تتوفر عليه من موارد جغرافية بالشكل الصحيح ،كفيل بأن يجعل منها دولة قوية لا محالة .

وهذا ما لا ينطبق على دولة الجزائر ، التي أدى فيها فساد النظام السياسي إلى عدم القدرة على استثمار مقومات القوة لديها ، بالقدر الذي يجعلها قوة مؤثرة . ولن يتحقق ذلك إلا بإعادة النظر في طريقة وأسلوب الحكم ، واتخاذ القرارات الرشيدة النابعة من أهل الاختصاص في كل المجالات : السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية . ومن الحلول المقترحة :

- سياسيا :

لابد من إحداث تغييرات شفافة في أسلوب السلطة والحكم مع الارتباط القوي بديمقراطية التعددية ، وحرية ممارسة العمل السياسي مع إشراك أكبر عدد ممكن من شخصيات المجتمع المدني دون إقصاء جهوي أو عرقي أو ديني ، وإطلاق حرية الصحافة المتمكنة والمسئولة والمهتمة أكثر بمصالح الدولة . فالشفافية والمشاركة هما أكثر أهمية من أي وقت مضى في سبيل ترسيخ الديمقراطية والاستقرار . لأن تقوية العلاقات بين الحكومة ومواطنيها ، يعد أولوية فعالة في سبيل إثراء الديمقراطية .

إضافة إلى تكريس دولة القانون التي تخدم الشفافية والمسؤولية ، مع تسيير فعال للموارد وفق نظام لا مركزي لاتخاذ القرارات . إن هذه التغييرات من نشأنها أن تولد نوعا من الاستقرار السياسي الذي سيساهم في استثمار كل العوامل البشرية التي تسعى إلى استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة ، التي بدورها تكون أساسا في بناء قوة الجزائر .

-اقتصاديا :

رغم الأهمية الكبيرة للنفط في اقتصاديات الدول ، والذي من شأنه أن يكون شريان قوة لها ، إلا أنه لابد من التخلص من التبعية لهذا المورد الهام الذي ترتبط أسعاره باقتصاديات الدول الكبرى ، والبحث عن بدائل لهذه الثروة الناضبة ، باستغلال أكبر قدر ممكن من ثروات الجزائر . مثال ذلك التوجه نحو قطاع السياحة ، بإثرائه وإعطائه أهمية أكبر ، خاصة وأن الجزائر تتوفر على المؤهلات والشروط الطبيعية

والجغرافية والبشرية التي يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية رائدة ، كما يمكن الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال يأتي على رأسها تونس و المغرب و مصر .

حيث بالرغم من توفر الجائر على العديد من الموارد السياحية ، إلا أنه تبقى مؤشرات القطاع السياحي بعيدة كل البعد عن قيمة وأهمية تلك الموارد .مما لابد من إعادة التفكير في السياسة السياحية ، خاصة وأن الجزائر وجهة سياحية رائدة . إذ لابد من تهيئة الظروف والمناخ الملائم ، والإطار القانوني والتشريعي، والعمل على التخطيط والتسويق السياحي ، الذي يكفل استغلالا أمثل لمقومات الجزائر الجغرافية .[1]

إضافة إلى الاهتمام أكثر بقطاع الزراعة الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الغذائية الحيوية ، والتصدير والحصول على العملة الصعبة ، خاصة مع شساعة المساحات الزراعية الصالحة للزراعة (3,2 مليون هكتار) .

كذلك ضرورة إعطاء أهمية لمشروع الطاقة الشمسية والتوجه نحو الطاقات المتجددة صديقة البيئة كبديل للطاقات الأحفورية (المشروع الألماني للطاقة الشمسية) ، الذي من شأنه أن يعود بالفائدة على الجزائر . وفي ذلك يرى الخبير الجزائري في المسائل الطاقوية والشؤون الاقتصادية الدكتور **بوزيان مهماه** في تصريح لـ "نون بوست" أنه يجب على الجزائر فك الارتباط مع الطاقات التقليدية ، والتوجه إلى الطاقات المتجددة . على أن تكون العملية مدروسة من كل الاتجاهات .

ويؤكد أنه في ظل الصعوبات المالية التي تعيشها الجزائر اليوم ، فانه يمكن إيجاد حلول عدة لتمويل المشاريع الكبرى ، كالدعوة الدولية إلى إقامة مشاريع بالجزائر ، والاستفادة من التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة ، والانخفاض الكبير والمتسارع في أسعار الكيلو واط الساعي ، وهكذا تنجح في استقطاب استثمارات دولية هامة .

حيث أن هذه المشاريع من شأنها خلق مناصب شغل وقد استدل على ذلك بدراسة نشرتها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ، جاء فيها أن الانتعاش الاقتصادي على المدى القصير ستخلقه هذه القطاعات

[1]- خالد كواش :مرجع سابق،235.

الحيوية ، في إشارة إلى الطاقات المتجددة حيث يمكن بحلول سنوات (2021 ـ 2023) ، مضاعفة الاستثمار السنوي الانتقالي مع تضاعف الاستثمارات في القطاع الخاص بمعامل 3 أو 4 ، وهذا سيؤدي حتما إلى إضافة نقطة مئوية واحدة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي ، مع توفير 5.5 مليون وظيفة إضافية على المستوى المتوسط ، وهنا يركز التقرير على أنه كل مليون دولار أمريكي يتم استثماره في الطاقة المتجددة سيخلق ثلاث وظائف أكثر في حالة استثمار نفس المبلغ في قطاع الطاقة الأحفورية .[1]

- عسكريا :

على صناع القرار النظر إلى مفهوم الأمن القومي بنظرة أوسع من مجرد الجانب العسكري ، الذي تم تخصيص أكبر ميزانية له على حساب القطاعات الأخرى . حيث يجب النظر إلى مفهوم الأمن القومي بنظرة أكثر شمولية لكل القطاعات ، وقبل ذلك بنظرة إلى الإنسان. فالثروة الطبيعية والثروة البشرية بكفاءاتها التي تحظى بهما الجزائر ،كفيلة بأن تحدث نهضة في القارة الأفريقية على أرض الجزائر ، وذلك إذا ما تم اهتمام النظام السياسي بالقطاعات الأخرى إضافة إلى وزارة الدفاع .

من غير المنطق أيضا ألا تضطلع الجزائر بتطوير قدراتها العسكرية ، وذلك نظرا لميزتها الجغرافية ، و الأوضاع المضطربة المحيطة بها ، والتي تفرض عليها تولي مسؤوليات إقليمية ، وهذا ما يستوجب عليها استعدادا عسكريا جيدا .حيث أن ما يشهده المحيط الإقليمي للجزائر من اضطرابات تهدد أمنها القومي، خاصة استمرار الأزمة في ليبيا التي تشترك معها بحدود 982 كلم ، و المنظمات الإرهابية العابرة للحدود، هي أسباب داعية لاستعداد الجزائر عسكريا .

ورغم أن الانتخابات الأخيرة في الجزائر لم تغير البنيات الأساسية للنظام السياسي ، حيث طال التغيير بعض الأشخاص والمسؤوليات فقط ، إلا أنه توجد رغبة واضحة في التوجه إلى الاستثمار في عناصر القوة الكامنة التي تتوفر عليها الجزائر .

[1] – ربيعة خريس:المرجع السابق.

إن استطاعت الجزائر استغلال مقومات القوة المتوفرة لديها ، فإن هذا قد يدفع الحكومات الجزائرية مسقبلا من لعب أدوار ريادية في المنطقة المغاربية (الوضع في ليبيا مثلا) ، واتخاذ قرارات أكثر صرامة في قضايا إقليمية ، كقضية الصحراء الغربية ، وقضية الحدود مع الجارة المغرب .

خلاصة الفصل الثالث :

تتعدد أسباب عدم قدرة الجزائر على استغلال ما تتوفر عليه من كم هائل من ثروات وموارد جغرافية ، بدءا بموقعها الجغرافي المتميز ، ووصولا إلا ما يزخر به سطح أرضها وباطنه من موارد طبيعية .

إلا أن السبب المحوري في ذلك هو فساد النظام السياسي . وقد تمخضت عن هذا السبب أسباب أخرى فرعية ، تمثلت خاصة في اعتماد الجزائر على عائدات النفط في اقتصادها ، في مقابل إهمال القطاعات الأخرى التي كان من المكن أن تذر ثروة على خزينة الدولة . يتعلق الأمر خاصة بقطاعي الزراعة والسياحة . إضافة إلى مشاريع أخرى على قدر من الأهمية ، كمشروع الطاقة الشمسية في الجنوب الجزائري الذي يمكن أن يوفر مناصب عمل ويقلص بذلك من نسبة البطالة . هذا فضلا عن الفائدة المالية.

إن هذه الإصلاحات من شأنها أن تساعد على استغلال كل مقومات وعوامل قوة الجزائر ، وذلك في الطريق الذي يعزز قوتها ، ويؤدي إلى استقرار الأوضاع الداخلية ، ومنه التوجه إلى النشاط على مستوى إقليمي من خلال إحداث ديناميكية في السياسة الخارجية .

الـخـاتـمـة

الخاتمة :

رغم قول بعض العلماء والباحثين بتراجع دور الجغرافيا في قوة الدول ، ورغم تباين الآراء واختلافها نتيجة التطور التكنولوجي الذي تعرفه البشرية ، إلا أن هذا لا يمنع من التأكيد على دور ما تتوفر عليه الدولة من موارد جغرافية في بناء قوتها ، وفي علاقات الدول ببعضها البعض.حيث لايمكن الحديث عن امتلاك دولة للقوة دون توفر الحد الأدنى من الموارد على ترابها ، أو من خلال البحث عنه خارج حدود إقليمها . والتاريخ حافل بمثل هذه الأمثلة ، حيث يعد النفط أساس الكثير من الحروب والنزاعات بين الدول في سبيل الحصول على هذا المورد الهام (حرب الخليج) .

إضافة إلى ذلك ، فإنه لا يمكن الحديث عن قوة الدولة صغيرة المساحة ، في الوقت الذي لا يمكن فيه أيضا الحديث عن قوة دولة حبيسة . إذ يلعب الموقع الإستراتيجي دورا هاما في بناء قوة الدولة . إن مساحة الدولة كفيلة باستيعاب السكان الذين يعتبرون المتحكم الرئيسي في استغلال موارد الدولة .

وللعامل الاقتصادي أيضا دور مهم أيضا في بناء قوة الدولة ، فالولايات المتحدة الأمريكية ، وهي أقوى دولة في العالم ، هي أيضا أقوى قوة اقتصادية . مما يعني وجود علاقة بين العامل الاقتصادي وقوة الدولة الشاملة ، إذ كلما نجحت الدولة في استغلال ما تتوفر عليه من موارد طبيعية في بناء اقتصاد قوي، كلما كان لذلك أثر إيجابي في سبيل تعزيز الدولة لقوتها.

وهذا ما لم يتوفر في حالة الجزائر ، التي برغم الكم الهائل من الموارد الجغرافية والقدرات التي تتواجد على ترابها كما وكيفا ، والتي لا تتوفر كثيرا في غيرها من الدول ، إلا أن عدم قدرة الجزائر على بناء اقتصاد قوي ، باعتمادها على النفط غير مستقر السعر ، وإهمالها في المقابل لبقية المقومات الأخرى كقطاعي الزراعة والسياحة ، كل هذا جعلها تقف عاجزة أمام بناء قوتها .

وما سبق إلا أسباب فرعية لسبب رئيسي هو فساد النظام السياسي ، الذي انبثق عنه سوء السياسات المنتهجة ، وارتجالية القرارات المتخذة من طرف أقلية احتكرت السلطة ساهمت في تبديد المال العام ، في ظل تهميش للأغلبية . هذا بدوره أثر على نشاط الجزائر في محيطها الإقليمي ، وركود في سياستها الخارجية .وهكذا فقد تم إثبات صحة الفرضيتين اللتين كانتا قيد الدراسة .

وبنظرة تفاؤلية للإصلاحات الشاملة التي بادر بها النظام السياسي القديم الجديد بمختلف قياداته ، والتي مست مختلف القطاعات ، تنم عن رغبة ملحة لتحول الجزائر نحو استغلال ثرواتها ، ومواردها الجغرافية المتنوعة ، بدءا بالاستثمار في الطاقة البشرية التي تحوي مختلف الكفاءات في مختلف الميادين ، إضافة إلى البحث عن بدائل المحروقات ...إلاأن كل هذا ستظهر نتائجه السنوات القليلة المقبلة

قائمة المراجع

Les références

- بن بتقة(نور الهدى):الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية في سياسات القوى العالمية.مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل،المركز الديمقراطي العربي،مجلد1،عدد02،يونيو2018.
- وارث(محمد) :الفساد وأثره على الفقر:إشارة إلى حالة الجزائر.مجلة دفاتر السياسة والقانون،عدد08،جانفي2013.
- كواش(خالد):مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر.مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا،العدد1، 2013.
- لطفي(طارق):قوة الدولة من خلال جغرافيتها.الرباط:دراسات ووقائع دستورية وسياسية،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع،العدد13، 2014.
- ميليش(فريد):القوة وأهميتها في العلاقات الدولية.مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،مجلد36، عدد06، 2014.
- سعداوي(عمر):البناءات الإبستمولوجية والأنطولوجية للمقاربات الاقتصادية للأمن.مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية،العدد2،ماي 2015.
- صديق خوجة(خالد)،لعمارة محامد(يحي):تطور فئة الشباب في الجزائر(1966-2018).مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد06،العدد01، 2020.
- شعلال(ميلود)،راتول (محمد):تنشيط السياحة الداخلية كمؤشر لرفع التنافسية السياحية بالجزائر.مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية،المجلد8،العدد3، 2019.

د- المواقع الإلكترونية:

- الأسطل(كمال):الحساب السياسي وكيفية حساب القوة القومية للدولة.تاريخ النشر:12-03-2014،تاريخ الإطلاع:27-01-2020.

http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=270

- الأثري(أبوسعد):أثر الجغرافيا في العمل العسكري.سلسلة بحوث الدراسات العسكرية الإستراتيجية،تاريخ الإطلاع:09-06-2020.

https://www.merefa2000.com/2019/09/blog-post_23.html

- الشامخ(عبد السلام):ميزانية الجيش الجزائري الأولى أفريقيا.تاريخ النشر:23-04-2018،تاريخ الإطلاع:12-08-2020.

https://www.hespress.com/orbites/389022.html

- الشوابكة(مراد):أهم الثروات الطبيعية في الجزائر.تاريخ النشر:14-03-2019،تاريخ الإطلاع:14-07-2020.

https://mawdoo3.com/أهم_الثروات_الطبيعية_في_الجزائر

- بوعلي(نصير):الصحيح في تاريخ المغرب والجزائر.تاريخ الإطلاع:12-08-2020.

https://sites.google.com/site/valuemediadeterminismtheory/histoire-du-maghreb

- بلعليا(محمد):ديزيرتيك الجزائر..القصة الكاملة.تاريخ النشر:15-02-2020،تاريخ

الإطلاع:08-09-2020.

https://m.elbilad.net/article/detail?id=104638

- بنكاسم(محمد):ماذا تقول التقارير الدولية عن الفساد في الجزائر.تاريخ النشر:28-03-2019،تاريخ الإطلاع:19-09-2020 .

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/3/28

- والي(عمر):السياسة الوطنية للسكان في الجزائر.تاريخ الإطلاع:18-07-2020.

http://www.apn.dz/ar/images/actualite_speciale_2/jp-03-03-2020/ouali-omar.pdf

- وهبان(أحمد):في التعريف بعوامل قوة الدولة في المجال الدولي.تاريخ الإطلاع:15-02-2020.

https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/wml_qw_ldwl.pdf

- حنين(ياسين):الجزائر:ثروات مدفونة واقتصاد على حافة الهاوية.تاريخ النشر:12-12-2019،

تاريخ الإطلاع:15-07-2020.

https://alkhaleejonline.net/اقتصاد/الجزائر-ثروات-مدفونة-واقتصاد-على-حافة-الهاوية

- لشموت(عمار) :أخلقة العمل السياسي في الجزائر.تاريخ الإطلاع:19-09-2020.

https://ultraalgeria.ultrasawt.com/أخلقة-العمل-السياسي-في-الجزائر-هل-المال-الفاسد-هو-المشكلة-الوحيدة؟/عمار-لشموت/سياسة

-م.(بهاء الدين):الجيش الجزائري الأكثر جاهزية للقتال في أفريقيا.تاريخ النشر:10-06-2020،

تاريخ الإطلاع:09-09-2020.

https://www.elbilad.net/article/detail?id=107877

- ماكنماركار(مروان):الصين والطاقة.تاريخ الإطلاع:04-07-2020.

http://www.arabic-military.com/t17148-topic.

- مامون(أمال):أصل سكان الجزائر.تاريخ النشر:14-03-2019،تاريخ الإطلاع:15-07-2020.

https://mawdoo3.com/أصل_سكان_الجزائر

- مشعلة(فاطمة):القوة الإقتصادية في العالم.تاريخ النشر:07-04-2017،تاريخ الإطلاع:05-05-2020.

https://mawdoo3.com/القوة_الاقتصادية_في_العالم

- مشرف(عبد اللطيف):القوة بين مفهومها وأشكالها في علم السياسة المعاصرة.تاريخ النشر:29-04-2018،تاريخ الإطلاع:20-01-2020.

https://www.noonpost.com/content/23101

- عبد الحميد(عبد الحميد):العوامل الجغرافية لقوة الدولة وضعفها.مجلة الوعي،العدد387،كانون الأول 2018،تاريخ الإطلاع:23-07-2019.

http://www.al-waie.org/archives/article/13690.

- عبد المولى طشطوش(هايل):العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة.تاريخ النشر:21-08-2011،تاريخ الإطلاع:04-07-2020

http://www.odabasham.net/مقالة/34854-العناصر-الجديدة-لقياس-قوة-الدولة-المعاصرة

- عيجاج(مروة):إنتاج الجزائر من القمح.تاريخ النشر:18-09-2018،تاريخ الإطلاع:10-09-2020.
https://www.ennaharonline.com/أنتجنا-60-مليون-قنطار-من-القمح-الصلب-وا/

-عليان محمود (عليان):الأهمية الإستراتيجية للوطن العربي اقتصاديا وعسكريا.تاريخ النشر:02-11-2016،تاريخ الإطلاع:08-06-2020.
https://arabiyaa.com/2016/11/02/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A

- عميرة(جويدة):إشكالية التوزيع السكاني في الجزائر.تاريخ الإطلاع:19-07-2020.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/15896

- قردود(عمار):الجيش الجزائري في المركز27 في تصنيف أقوى جيوش العالم لسنة 2019.تاريخ النشر:24-08-2019،تاريخ الإطلاع:20-07-2020.
https://aljazair1.com/الجيش-الجزائري-في-المركز-27-في-تصنيف-أقو/

-خريس(ربيعة):الطاقة الشمسية:هل هي البديل الحقيقي للطاقات التقليدية في الجزائر.تاريخ النشر:12-07-2020،تاريخ الإطلاع:08-09-2020.
https://www.noonpost.com/author/27847

- الجزائر الأولى أفريقيا في الإنفاق العسكري.تاريخ النشر::02-05-2019،تاريخ الإطلاع:10-09-2020.
https://www.maghrebvoices.com/2019/05/02/تقرير-الجزائر-الأولى-أفريقيا-في-الإنفاق-العسكري

- الجيوبوليتيك.الموسوعة السياسية،تاريخ الإطلاع:10-06-2020.
https://political.encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%83#:~:text=%D8%A3%D9%85%D8%A7%20%D9%85%D9%

- الجيش الوطني الشعبي الجزائري.تاريخ الإطلاع:10-08-2020.
https://www.marefa.org/الجيش_الوطني_الشعبي_الجزائري

- الولايات المتحدة الأمريكية .تاريخ الإطلاع:10-04-2020.
https://www.marefa.org/الولايات_المتحدة

- جيوسياسية العلاقات الدولية.الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،تاريخ النشر:08-06-2019،تاريخ الإطلاع:10-09-2020.
https://www.politics.dz.com/%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7/

- جمهورية جنوب أفريقيا.تاريخ النشر:10-02-2019،تاريخ الإطلاع:11-08-2020.
https://www.marefa.org/جنوب_أفريقيا

- جنوب أفريقيا.تاريخ النشر:18-10-2014،تاريخ الإطلاع:11-02-2020.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18/جنوب-أفريقيا

- ديموغرافيا الجزائر.تاريخ الإطلاع:18-07-2020.
https://www.marefa.org/ديموغرافيا_الجزائر/

- ماذا تعرف عن الأقليات في الجزائر.تاريخ النشر:22-02-2017،تاريخ الإطلاع:19-07-2020.
https://www.sasapost.com/minorities-in-algeria

- مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،عوامل قوة الدولة.تاريخ الإطلاع:30-06-2019.
Bohothe.blogspot.com/2009/11/blog-post-4002.html

- عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية.منتدى الجغرافيون العرب.تاريخ الإطلاع:02-02-2020.
https://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab7484

- عناصر قوة الدولة ومقاييسها. تاريخ الإطلاع:11-02-2020.
www.nafham.com/l/53483?ref=yt.

- قياس القوة الشاملة للدولة.الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،تاريخ النشر:06-06-2019،تاريخ الإطلاع:20-02-2020.
https://www.politics-dz.com/%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3-%D8%

- قراءة في تطورات العقيدة القتالية والدفاعية للجيش الوطني الجزائري.تاريخ النشر:22-08-2018،تاريخ الإطلاع:10-07-2020.
https://www.politics-dz.com/قراءة-في-تطورات-العقيدة-القتالية-و-الد/

- خصائص الموقع الجغرافي للجزائر.تاريخ الإطلاع:14-07-2020.
https://www.marefa.org/index.php?title

- https://www.echoroukonline.com/شباب-الجزائر-لا-يتجاوز-30-بالمئة-والبطا/

- https://tribusalgeriennes.wordpress.com/2014/04/01/التركيبة-الإثنية-للمجتمع-الجزائري/

- https://www.youtube.com/watch?v=riCqsuzZn6w

2- باللغة الأجنبية :

- Khochib(Djalel) :the crises of democracy of Algeria.August2018. https://insamer.com/en/the-crisis-of-democracy-in-algeria-why-was-the-arab-spring-stumbled-there_1581.html

-Algeria Military strenght(2020). https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria

-Dèfinition de la Geopolitique.vue le :09-07-2020. http://www.toupie.org/dictionnaire/Geopolitique.htm

-www.cia.gov.the world factbook.central intelligence Agency.

الملاحق

ملحق رقم 01

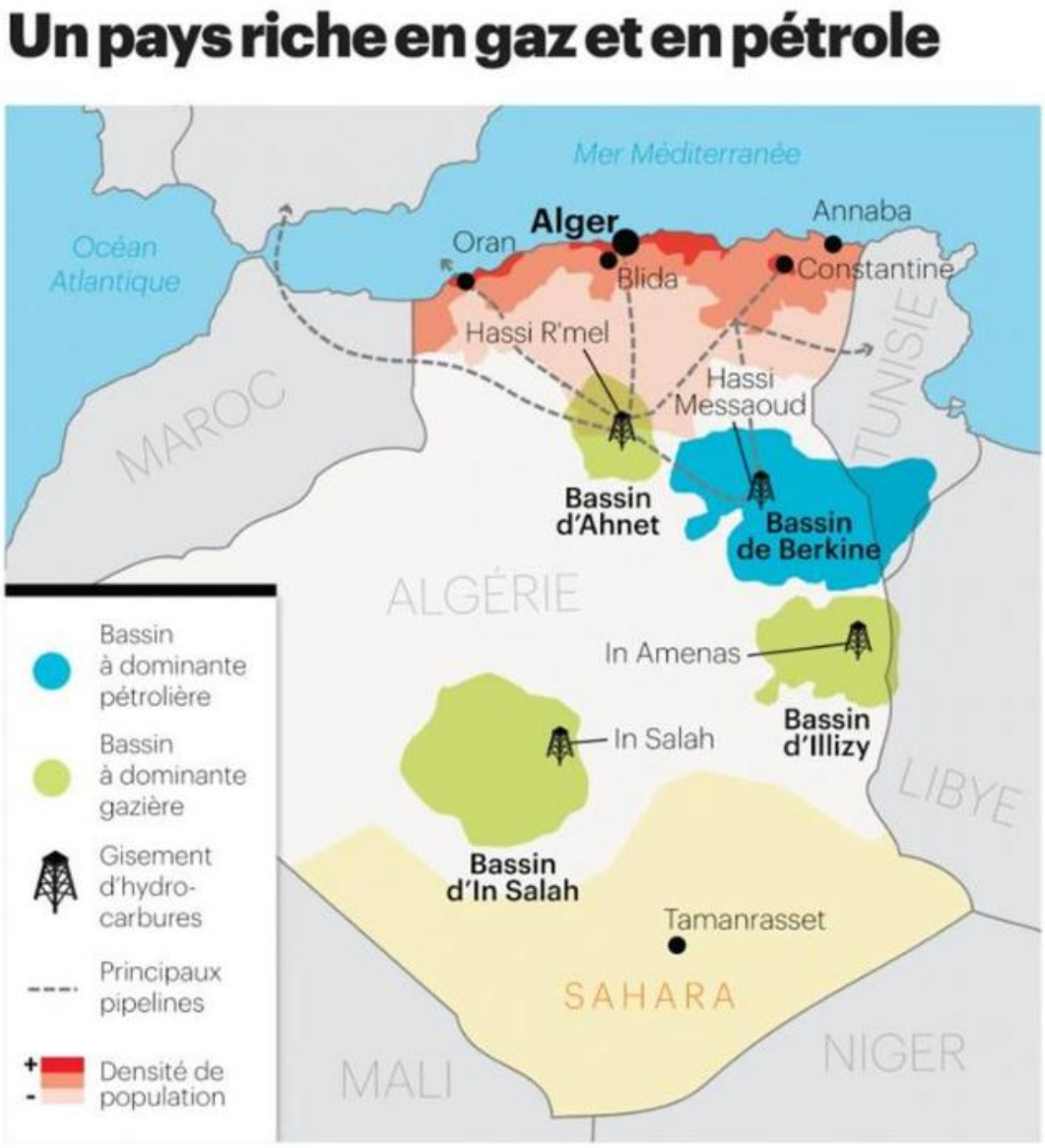

خريطة توزيع البترول والغاز بمناطق الجزائر

المصدر: https://www.sasapost.com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost-fortunes

ملحق رقم 02

خريطة تبين تواجد السكان القبائل في الجزائر.

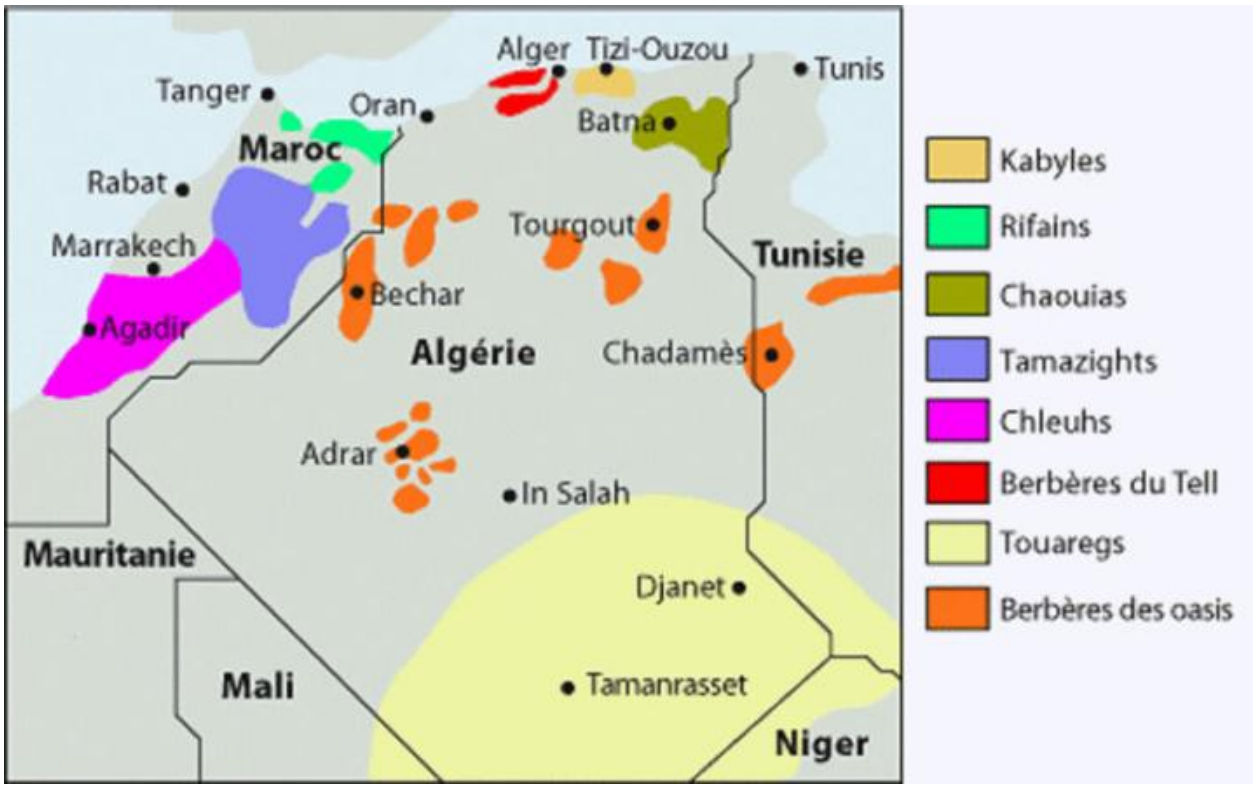

المصدر: http://www.tawalt.com/?p=3252

ملحق رقم : 03

الخريطة الجغرافية للجزائر .

المصدر : https://new-beautiful.org/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9_